الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٤٨
الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/53/298/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هذا الصباح أود أولا أن استرعي انتباهه الممثلين إلى الوثيقة A/53/298/Add.2، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات.

كما يدرك الأعضاء، فإن الجمعية قررت في الجزء الأول، الفقرة ٧ من قرارها ٤٠/٢٤٣ أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية صراحة له بذلك.

وكما هو موضح في الرسالة التي ذكرتها توا، فإن لجنة المؤتمرات توصي بأن تأذن الجمعية العامة للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة بالاجتماع في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وأثناء الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد توصية لجنة المؤتمرات؟

تقرر ذلك.

البند ٢٢ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية

تقرير الأمين العام (A/53/306)
مشروع القرار (A/53/L.9)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل الهند ليعرض مشروع القرار A/53/L.9.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السيد راو (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام الجمعية العامة، اسمحوا لي أن أحييكم، سيدي الرئيس، تحية خاصة، فقد عرفتكم منذ فترة كزميل متميز يأخذ في الحسبان الاعتبارات الإنسانية ويتمتع بصفات رفيعة للقيادة، وبموهبة المشاركة في المبادئ السامية للأمم المتحدة. لذلك من المناسب أن تشغل هذا المنصب الرفيع رئيسا للجمعية العامة في هذا العام. أتمنى لك ولجميع زملائك في المكتب كل نجاح في مساعيكم.

وأنتقل إلى بند جدول الأعمال قيد النظر. فخلال السنوات الأربعين الماضية اكتسبت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية مكانة فريدة في تعزيز التعاون القانوني بين الدول الآسيوية والأفريقية في ميدان القانون الدولي لما يتسم به من أهمية. وبإنشاء المقر الدائم لهذه اللجنة في نيودلهي أصبحت مستعدة لتكثيف عملها وتحقيق أهداف أكبر وأوسع قاعدة، تنفيذا لولايتها. واستقبلت مبادراتها بالترحيب في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة المؤتمرات التي تتناول قانون المعاهدات وقانون البحار، وأسهمت إسهاما كبيرا في وضع نظام عالمي مقبول من الجميع يقوم على المساواة والانصاف لجميع الدول.

والمؤتمرات السنوية للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية تعد أحداثا هامة في القانون الدولي. وكانت المشاركة في دورة نيودلهي في نيسان/أبريل من هذا العام كبيرة. فقد شارك في هذه الدورة عدد من الوزراء، وكبار الموظفين في الدول الأعضاء، ووفود مراقبة عديدة، وممثلو منظمات دولية مختلفة، واشتركوا في المداولات القيمة، وجرى تبادل لوجهات النظر حول القضايا المعاصرة في القانون الدولي، بما في ذلك الموضوعات التي تدرس في لجنة القانون الدولي، والمسائل المثارة فيما يتعلق بتنفيذ نظام التجارة العالمي. وتأكد أن هذا كله كان مفيدا - وسيكون مفيدا أيضا للدول الأعضاء وللمشاركين الآخرين.

وقد نقل الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية وجهات نظر اللجنة إلى الأمم المتحدة التي تتشرف اللجنة بالمشاركة في أعمالها بصفة مراقب، وإلى لجنة القانون الدولي، اللتين يحضر دوراتهما بانتظام.

وبالإضافة إلى الاجتماعات السنوية، تدور المناقشات في الدورات الاستثنائية التي تعقدها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. فقد عقدت جلسات استثنائية بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والقانون الخاص بالتحفظات على المعاهدات، ومعاملة اللاجئين، وممارسة الولاية القضائية التي تتجاوز حدود الإقليم في النظام القانوني الدولي، والاجتماعات المقترحة بشأن قانون نظام التجارة العالمي واستعراض الإجراءات الخاصة بتسوية النزاعات؛ وهذه كلها مجرد أمثلة حديثة على عمل اللجنة في هذا العام. وقد أصبحت تقارير اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، والإعلانات الأخرى التي اعتمدتها اللجنة نتيجة لهذه الدورات الاستثنائية مصدرا هاما من مصادر تطوير القانون الدولي، وتعبيرا عن وجهات نظر الدول الآسيوية والأفريقية واهتماماتها. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أنه من خلال هذه الجهود كرست اللجنة جهودها لتحديد المصالح المشتركة لأفريقيا وآسيا بشأن مجموعة من القضايا المعاصرة المطروحة على الأمم المتحدة والهيئات العالمية الأخرى، وبهذه العملية تسهم اللجنة في تطور نظام قانوني عالمي منصف وعادل وسليم.

ومما يبعث على الفخر لنا جميعا أن هذه اللجنة هي إحدى المنظمات الدولية القليلة التي تؤدي أعمالها بميزانية مقتصدة للغاية. فالميزانية السنوية للجنة من أقل الميزانيات المخصصة للمنظمات الحكومية الدولية. وفي البداية كانت اللجنة تضم في عضويتها سبع دول، وأصبحت الآن تضم ٤٥ دولة عضوا وهناك خطط لزيادة هذا العدد.

وأرجو أن نشجع اللجنة على زيادة أنشطتها، فلديها خطط عديدة تقدمية لصالح جميع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد أو أن أشير إلى برامج التدريب الخاصة للنهوض بالتدريس وتوفير الخبرة في مجال الاستشارة القانونية في القانون الدولي؛ وإلى إنشاء كراس لتدريس القانون الدولي في مختلف جامعات الدول الأعضاء؛ وتوفير زمالات للطلبة الآسيويين والأفريقيين للحصول على دراسات عالية في القانون الدولي؛ وتشجيع نشر الكتب والدوريات المكرسة لقضية القانون الدولي والتي لها أهمية خاصة لآسيا وأفريقيا.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية أنشئت لتوفير الخبرة في القانون الدولي للدول الآسيوية والأفريقية وتقديم

المساعدة المحددة والمشورة عند طلبها، بشأن أي جانب من جوانب القانون الدولي يهم الدول الأعضاء. ويمكن تقديم هذه المشورة، على سبيل المثال، بشأن تطوير إطار قانوني مناسب أو تشريع مناسب لتنفيذ المعاهدات الدولية، أو تقديم اتفاق نموذجي لوضع ترتيبات تعاونية مشتركة، أو إبداء رأي بشأن موضوع معين لدولة أو أكثر من الدول الأعضاء.

ومع ذلك، فمن المعروف تماما أن بعض هذه الأنشطة لا يمكن القيام بها وتحقيق أهدافها بشكل ناجح إلا إذا توفرت لها الأموال اللازمة. ومن شأن تسديد المتأخرات من الأنصبة المقررة وزيادة الموارد من خلال الإسهامات الطوعية أن تساعد في القيام بهذه الأنشطة.

ومما يبعث على الاعتزاز الكبير أن عمل اللجنة، على الرغم من القيود المالية، ينظم على نحو فعال بمجموعة صغيرة من خبراء القانون الدولي بتوجيه من جهاز من الدبلوماسيين الدوليين ومنهم أمينها العام الممتاز. وتوجد لدى اللجنة مكتبة ممتازة؛ ويمكن، بل ويجب تحسين هذه التسهيلات. ويمكن للجنة في الوقت المناسب أن تعمل كمركز وثائقي للقانون الدولي لخدمة الدول الآسيوية والأفريقية.

ونشعر بالتفاؤل بأن اللجنة ستولي اهتماما أكبر في السنوات القادمة لعدد كبير من هذه الجوانب وستحقق انتصارا باهرا في توضيح وتوطيد المصالح المشتركة للدول الآسيوية والأفريقية، بل يمكنني أن أقول بالتأكيد للمجتمع الدولي كله. ومما لا شك فيه أن اللجنة ستعزز أنشطتها في التدريب ونشر الخبرة القانونية الدولية فيما بين الدول الآسيوية والأفريقية. وهذه الخطوة من شأنها أن تعزز دور الدول الآسيوية والأفريقية في وضع نظام قانوني عادل ومنصف وسليم وعالمي لكل الدول. ولا يساورنا شك في أن التعاون بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية والأمم المتحدة سينمو ويزداد في هذا المسعى الكبير. نرجو للجنة ولجميع أعضائها كل نجاح ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة ودولها الأعضاء تقديم المساعدة والدعم القويين اللازمين لهذه اللجنة.

وأود أن أطلب من الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.9 الذي شاركت في تقديمه حتى الآن وفود الدول الآتية: إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وبنغلاديش وسري لانكا والسودان والصين وغانا والفلبين وكينيا ومصر وميانمار والهند واليابان.

السيد هرندل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتشرف بالتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المنتسبة لاتحاد - بولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلد المنتسب، قبرص.

إن البند ٢٢ من جدول أعمال الجمعية العامة الذي عنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية" يوفر، كل عامين، فرصة لتقدير وتقييم العملية الجارية في مجال التعاون بينهما، التي تطورت من بدايات متواضعة في ١٩٨٠، إلى علاقة مثمرة تفيد الطرفين المتشاركين. إن ما يجري بينهما من تبادل مشترك في الأفكار والآراء، وفي التفكير والاعتبارات العملية، في مجال القانون الدولي والتعاون القانوني الدولي، هو علامة مميزة لتلك العلاقة.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/53/306، الذي يلقي ضوءا على إطار التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، وعلى المجالات التي حدثت فيها أعمال ملموسة. ومنذ عامين، كانت للاتحاد الأوروبي فرصة التكلم، في السياق الحالي، عن وضع يتمثل بحق في "حيرة من فرط الغنى". وهذا البيان لا يزال صحيحا. فاللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، التي يمتد إطار ما تبذله من أنشطة للتنسيق القانوني على اتساع قارتين، إنما تشارك مشاركة فعالة في عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، وفي برامج تتعلق بالبيئة وبالتنمية المستدامة. وقد ذكرت هذه المجالات صراحة في قرار الجمعية العامة ٥١/١١ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. بيد أن مجال التعاون لا يزال يتسع.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح العلاقة الايجابية التي أقامتها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية مع لجنة القانون الدولي. وتشير لجنة القانون الدولي في الفقرة ٢٢ من تقريرها السنوي الأخير، الوثيقة A/53/10، إلى "حوار مفيد حول موضوعات ذات اهتمام مشترك" جَرى مع اللجنة الاستشارية. وكما يشير إلى ذلك تقرير الأمين العام، قامت اللجنة الاستشارية بعمل تحليلي في قضية التحفظات، التي تدرسها في الوقت الحالي

لجنة القانون الدولي. وأدى بذلك بالمقرر الخاص للجنة بشأن التحفظات إلى القول بأنه كان لديه انطباع طيب مما بدا من اهتمام بعمل اللجنة ذي الصلة، كما يدل على ذلك، في جملة أمور، العمل الذي جرى بشأن موضوع التحفظات، من جانب اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

ومنذ مناقشة الجمعية العامة الأخيرة لهذا البند، عقدت كذلك اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، في تعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اجتماعا خاصا حول الجوانب المترابطة بين القانون الإنساني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية المقبلة، مما وفر فرصة إضافية لتبادل غير رسمي للآراء حول القضايا المتعلقة بإنشاء تلك المحكمة - وهي قضايا نوقشت، في هذه المرحلة، داخل اللجنة التحضيرية المعنية بإنشاء محكمة جنائية دولية. وقد شاركت اللجنة الاستشارية، في الواقع، في مؤتمر روما الشهير، الذي أسفر عن إقرار النظام الأساسي للمحكمة.

وبذلك فإن ما نشهده هو علاقة من التعاون الدائم التطور بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية والأمم المتحدة، ولهذا التعاون، إذا جاز لي هذا القول، وقع ايجابي على عمل اللجنة السادسة للجمعية العامة. إن اللجنة الاستشارية تتابع، عن كثب، التدوين التدريجي للقانون الدولي من خلال لجنة القانون الدولي. وتتعاون اللجنة الاستشارية كذلك مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، في مجال القانون التجاري عموما، وبصفة أخص في مجال قانون الإعسار، ومع الهيئات الدولية المنشأة في مجال قانون البحار، ومع منظمة التجارة العالمية، ومع المؤسسات الإنسانية، خصوصا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن الجدير في هذا الصدد أن يلاحظ، أن اللجنة الاستشارية قد وضعت، منذ وقت مبكر هو ١٩٦٦، المبادئ المتعلقة بمعاملة اللاجئين - المسماة بمبادئ بانكوك.

وختاما، يعرب الاتحاد الأوروبي عن رغبته في أن يستمر مستقبلا، للصالح المشترك لكلا الطرفين، التعاون المثمر الذي نشهده الآن بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

السيد مرزائي ينغيجة (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، الوارد في الوثيقة A/53/306.

منذ أربعة عقود، أنشأت الأمم الآسيوية والأفريقية اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، كي تؤدي دورا نشطا في كفالة سيادة القانون في العلاقات الدولية، وللمشاركة الفعالة في عملية سن القوانين في الحلبة الدولية. ومنذ إنشاء تلك اللجنة، قامت بعدد من الدراسات في مجال الشؤون القانونية الدولية ذات الاهتمام المشترك للقارتين. وفضلا عن ذلك، عملت بوصفها محفلا هاما لتبادل الآراء والمعلومات بين الدول الأعضاء بها. وأدت دورا هاما في استكشاف وتنسيق الاحتياجات، ووجهات النظر، والمواقف للبلدان الأفريقية والآسيوية ، بشأن الجوانب المختلفة لسن القوانين على الصعيد الدولي.

وهناك هدف مشترك يربط بين اللجنة الاستشارية والأمم المتحدة - ألا وهو السعي إلى التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه - وهذا الهدف المشترك هو الذي أدى إلى بدء التعاون بين المنظمتين بعد إنشاء اللجنة الاستشارية في ١٩٥٦. وبإعطاء اللجنة الاستشارية وضع المراقب في ١٩٨٠ تم تأسيس هذا التعاون المزدهر، ولا يزال ذلك جاريا حتى اليوم. وتواصل اللجنة الاستشارية إعطاء أولوية في برنامج عملها للموضوعات الواردة على جدول أعمال الجمعية العامة. وقد قامت بتفحص منتظم ومتماسك للبنود الواردة على جدول أعمال اللجنة السادسة، ولجنة القانون الدولي، وذلك من المناظير الآسيوية والأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك فإن مجالات التعاون بين المنظمتين ليست مقصورة على مجال القانون الدولي، بل تغطي كذلك المجالات الاقتصادية والبيئية والإنسانية.

وقامت اللجنة الاستشارية خلال العامين الماضيين بتنفيذ عدد من الأنشطة الجديرة بالإشادة، وشاركت بشكل بناء في المشاريع القانونية الرئيسية في الأمم المتحدة. وظلت مسألة اللاجئين أحد بنود الأولوية في جدول أعمال اللجنة الاستشارية، وعقدت اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حلقتين دراسيتين في مانيلا وطهران في السنوات قيد الاستعراض. واشتمل جدول أعمال اللجنة الاستشارية على مسألة الحماية القانونية للعمال المهاجرين، بغرض إعداد تشريع نموذجي بشأنهم. وتضمن جدول أعمال

اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية بندا جديدا آخر هو "تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية: الجزاءات المفروضة على أطراف ثالثة"، وهو يتصل بأنشطة الأمم المتحدة في مجالات التجارة والتنمية الاقتصادية.

وأود أن أشدد على أهمية إسهام اللجنة الاستشارية في الممارسات التي أدت إلى اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ في روما. فقد نظمت اللجنة الاستشارية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر اجتماعا خاصا بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية خلال دورتها السنوية السادسة والثلاثين في طهران. وفي الاجتماع ناقش المشاركون والخبراء من اللجنة الدولية للصليب الأحمر الجوانب المترابطة في القانون الإنساني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية. وتواصلت المشاورات بين الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية حول هذا الموضوع في روما خلال المؤتمر الدبلوماسي المعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وختاما فإن التقرير المعروض على الجمعية العامة يبين بالتفصيل التعاون البناء للغاية بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية في العامين الماضيين. ونرى أن آفاق التعاون في المستقبل بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية مشرقة تماما. وهذا هو السبب في اشتراك جمهورية إيران الإسلامية في تقديم مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية الوارد في الوثيقة A/53/L.9 وهي تعرب عن أملها في أن يحظى مشروع القرار بالتأييد الاجتماعي من الجمعية العامة.

السيد دي سارام (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية منظمة ذات عضوية واسعة ونطاق جغرافي فسيح وسجل أعمال في عدة ميادين من الاهتمامات القانونية الدولية. وهي فوق كل هذا منظمة لها أغراض هامة وعريضة تتمثل في تعزيز وزيادة الوعي لدى الأوساط القانونية الدولية في أفريقيا وآسيا بالكثير من التطورات المعاصرة الدائمة الاتساع والبالغة التعقيد في أحيان كثيرة، في ميادين القانون الدولي العام والخاص.

ولذا فمن الطبيعي جدا أن تقوم علاقة تعاونية بين اللجنة الاستشارية والأمم المتحدة - علاقة تتجسد بالنسبة لمن يعمل منا في دهاليز وصالات وغرف اجتماعات الأمم المتحدة هنا في نيويورك، في الجانب الخاص بالأمم المتحدة الذي يمثله: المستشار القانوني للأمم المتحدة، ووكيل الأمين العام هانزكوريل وزملاؤه في مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة؛ وفي جانب اللجنة الاستشارية: الشخصية الدائمة الحضور والواسعة الإطلاع، شخصية المراقب الدائم للجنة، السفير باغوات - سنغ.

وإذا كان إعداد شبكة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين اللجنة الاستشارية والأمم المتحدة، ونشر الوثائق والمعلومات عن الأحداث القانونية العديدة في الأمم المتحدة، أمرا هاما للعلاقات التعاونية، فمن المسائل الحيوية أن نذكر أنفسنا أيضا من آن لآخر بأن الهدف النهائي للجنة الاستشارية - مسؤوليتها المطلقة في الأجل الطويل في علاقتها مع الأمم المتحدة - هو بالتأكيد دفع عضويتها الواسعة الأفريقية والآسيوية بشكل جماعي إلى الأمام حتى المرحلة التي تصبح فيها في وضع يسمح لها بالمشاركة الكاملة والفعالة في كثير من المحافل القانونية المختلفة والمتعددة الأطراف التي تزخر بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

وهذا هدف عزيز يقتضي سعيا حثيثا. ولكنه سعي لا بد منه بالتأكيد.

وإجراء عمليات التشاور والتنسيق فيما بين الممثلين الذين لديهم قدر من المصالح المشتركة أمر ضروري في الدبلوماسية البرلمانية الدولية. وهو من المسائل الأساسية هنا في الأمم المتحدة، في السياق القانوني الدولي المتعدد الأطراف، حيث كما نعلم جميعا تتشابك التقنيات القانونية وغيرها مع الخبايا السياسية وغيرها في المناقشات والمفاوضات ودراسة مشاريع النصوص التي تكون أحيانا غير واضحة الأغراض، مما يستغرق وقتا طويلا.

وممارسة التشاور والتنسيق ممارسة اتبعتها بالفعل مجموعات إقليمية أخرى ذات مصالح مشتركة. وأنا متأكد أن بعضها حقق في ممارسة التشاور والتنسيق قدرا كبيرا ومرغوبا من التيسير والتطور.

أما من كان منا من أفريقيا وآسيا فما زال أمامهم شوط طويل. ويضاعف من الصعوبات عيوب عملية لا تزال ترهقنا، وخاصة بالتأكيد، في المجال القانوني: عدم الوصول الملائم أو أحيانا عدم الوصول نهائيا إلى

الوثائق والدوريات القانونية وإلى مراكز البحوث والتحليل القانونية. وواضح أننا نشعر بالحرمان أيضا عندما نشاهد الموارد الهائلة التي تنعم بها الوفود الكبيرة والبعثات الدائمة الكبيرة.

ومن ثم فلا مناص بالنسبة لكثيرين منا، نحن الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية من أن يكون هدفنا النهائي هو بالضرورة التشاور الكامل والفعال والتنسيق في التحضير للاجتماعات القانونية التي تتطلب تحديد القضايا ونشر المعلومات الضرورية وإعداد الحجج الدقيقة والشاملة.

وإذا كان من الضروري اتباع إجراءات ذات مغزى حقا في السياق القانوني المتعدد الأطراف، هنا في الأمم المتحدة، فحينئذ يكون على جميع الدول في جميع هيئات المناقشات القانونية أن تكون على قدر واحد من الوعي والمعرفة. وهذا هدف صعب وبعيد المنال. ومع هذا فهو هدف يتعين علينا في الأمم المتحدة، وخاصة في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، أن نسعى لتحقيقه.

وإنني لأتطلع إلى العمل مع الزملاء في اللجنة، بل ومع الزملاء من خارجها، لمعرفة أفضل سبيل لتوصل اللجنة إلى هذه الآليات والاجراءات التنسيقية التشاورية.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن احترامي العميق وأطيب أمنياتي للأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، السيد تانغ ولزملائه. وإني أتطلع إلى التشاور معهم بشأن بعض المسائل التي تحدثت عنها الآن.

السيد بين يوبياو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود بادئ ذي بدء، أن أشكر الأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. وسوف نستمع بعد قليل إلى بيان يلقيه السيد تانغ تشنغيوان الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية. ويسرنا أيما سرور أن ننوه بتعزيز العلاقات وتوسيع نطاق التعاون بين المنظمتين.

إن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، بصفتها هيئة استشارية للبلدان الآسيوية والأفريقية، كُرست منذ إنشائها من أجل التشاور والتنسيق فيما بين دولها الأعضاء بشأن المسائل القانونية؛ وقد تابعت ودرست آخر التطورات في ميدان القانون الدولي، وأجرت دراسات متعمقة للمسائل القانونية التي تحظى باهتمام مشترك بين البلدان الآسيوية والأفريقية؛ وحققت نتائج إيجابية. وتدلل التجربة على أن اللجنة لم توفر فحسب محفلا للنقاش والتعاون بين البلدان الآسيوية والأفريقية بشأن القضايا القانونية والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك، بل إنها أيضا ساهمت في التطوير والتدوين التدريجيين للقانون الدولي. ومن خلال هذه المساعي أثبتت أنها منظمة إقليمية لها تأثير فريد في مجال القانون. وإننا لعلى ثقة بأن هذا التأثير سيتزايد مع مرور الوقت.

وقد قامت اللجنة الاستشارية، منذ حصولها على مركز المراقب في الجمعية العامة، بتطوير أواصر تعاون وثيقة مع الأمم المتحدة. فالاجتماعات السنوية التي تعقدها هذه اللجنة لا يحضرها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة فحسب، بل يحضرها أيضا وعلى سبيل المثال لا الحصر ممثلو لجنة القانون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي الوقت ذاته، تبعث اللجنة الاستشارية بممثليها إلى اجتماعات مختلفة تعقد في إطار منظومة الأمم المتحدة؛ وهم يشاركون بنشاط في المداولات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة، ويسهمون فيها مساهمة إيجابية. وعلى مر السنين كانت اللجنة الاستشارية دوما تعطي الأولوية للمسائل القانونية وغيرها من المسائل التي تهم الأمم المتحدة. وتعاونها مع لجنة القانون الدولي يبرز عاليا في هذا المقام. فهي تدعو أعضاء لجنة القانون الدولي إلى اجتماعها السنوي ليحيطوها بعمل تلك اللجنة، كما أنها تدرج تقرير لجنة القانون الدولي في جدول أعمالها بوصفه أحد البنود الدائمة، وتقدم مقترحات بشأنه. ومن ناحية أخرى، يحضر الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية الاجتماع السنوي للجنة القانون الدولي، ويحيط أعضاءها علما بأعمال اللجنة الاستشارية. وكان التعاون بين هاتين الهيئتين مثمرا ومرضيا.

وفي نيسان/أبريل الماضي، عقدت اللجنة الاستشارية دورتها السنوية السابعة والثلاثين في نيودلهي؛ ونظرت بتعمق وتفصيل في مسائل هامة مثل عمل لجنة القانون الدولي، وإنشاء محكمة جنائية دولية، وعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، وقانون البحار، وحماية البيئة، والتحفظات من المعاهدات، واللاجئين، وتطبيق القوانين المحلية خارج نطاق الولاية الوطنية،

والممرات المائية الدولية. ونتيجة لذلك، أمكن تعزيز التفاهم والتعاون فيما بين الدول الأعضاء بشأن تلك المسائل.

والصين، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وفي اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، يسعدها كثيرا أن ترى التعاون بين المنظمتين يتزايد باستمرار في نطاقه وكثافته. ويحدونا الأمل في أن تعمد المنظمتان إلى زيادة تعزيز تعاونهما في مجال التطوير والتدوين التدريجيين للقانون الدولي، وفي المجالات الأخرى التي تحظى باهتمام مشترك، وأن يكون هذا التعاون نموذجا يقتدى به في تطوير تعاون وروابط وثيقة بين المنظمات الدولية والإقليمية، تحقيقا للسلام والتنمية العالميين.

في ضوء ما ذكرته، يسر الوفد الصيني عظيم السرور أن ينضم إلى البلدان الآسيوية والأفريقية الأخرى في تقديم مشروع القرار A/53/L.9، المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

إن الوفد الصيني يعلق أهمية كبرى على اللجنة الاستشارية. فمنذ انضمامنا إلى هذه اللجنة، في عام ١٩٨٣، بوصفنا عضوا كامل العضوية اشتركنا بنشاط في أعمالها، ومنحناها كل دعم ممكن. وسنواصل الإسهام في زيادة تعزيز دور اللجنة الاستشارية وتأثيرها، وفي تحقيق تعاون أوثق بين الأمم المتحدة واللجنة.

السيدة سيار الدين (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي في البداية أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/53/306.

ومن المناسب هنا أن نذكر بأنه، قبل ما يزيد على أربعة عقود، وكنتيجة لمؤتمر باندونغ، خرجت إلى الوجود اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، التي تضم القارتين الشقيقتين آسيا وأفريقيا، وبدأت شيئا فشيئا تثبت وجودها كمحفل رئيسي للتعاون الدولي. وما من شك في أن ذلك المؤتمر التاريخي لا يضارعه إلا القليل، سواء من الناحية التاريخية، أو من حيث المنطقتين الشاسعتين اللتين يمثلهما، أو الأهداف النبيلة التي يسعى إلى تحقيقها. وقد كان له تأثير عظيم في صوغ نوع من التطابق بين مجموعات من الأمم لها هياكل سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، وبفضل ديناميته، أصبح قوة مستقلة في الشؤون الدولية. وفي هذا الصدد، تشعر اندونيسيا بعظيم الفخر لأنها كانت إحدى الدول المؤسسة السبع التي تبنت إنشاء اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في باندونغ في عام ١٩٥٥.

وهذه اللجنة الاستشارية ما فتئت منذ زمن طويل توجه أنشطتها نحو استكمال عمل الأمم المتحدة، وقد أقامت علاقة وثيقة مع المنظمة ووكالاتها المختلفة التي تنخرط في أنشطة في مجال القانون، والعلاقات الاقتصادية. وقد توجت هذه العلاقة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين بمنح اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية مركز المراقب الدائم، وهو تشريف لا يشاركها فيه إلا قلة من المنظمات الدولية الآخرى.

وبعد مشاورات وثيقة بين المسؤولين في الأمم المتحدة والأمين العام للجنة الاستشارية، تم وضع برنامج للتعاون ما زال يمثل سمة منتظمة في علاقتهما حتى يومنا هذا. وفي هذا الصدد، اضطلعت اللجنة الاستشارية بمبادرات هامة بغية تقوية دور الأمم المتحدة؛ وتقرير الأمين العام يركز انتباهنا على تلك الأنشطة. والجدير بالملاحظة هو أن هذه المجالات ليست مقصورة على أعضاء اللجنة الاستشارية، بل إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تهتم بالموضوع تشارك فيها أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع مجالات التعاون لتشمل مسائل التعاون الاقتصادي والبيئة واللاجئين، فضلا عن العمل في ميدان التدوين التدريجي للقانون الدولي.

ونحن نقدر مستوى ونطاق التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. فاللجنة الاستشارية لا تزال تمثل في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك دورات الجمعية العامة، ومؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، ودورات لجنة القانون الدولي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

عندما أعلنت الجمعية العامة الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، كان من الواضح، منذ البداية، أن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، باعتبارها منظمة إقليمية فريدة، ستقوم بدور

هام في بلوغ الأهداف المحددة للعقد وتحقيق هذه الأهداف. وترى اندونيسيا، من جانبها، أن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي له أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية بصورة خاصة، وتأمل صادقة أنه، مع اقترابنا من نهاية هذه الفترة، سيزداد تعزيز مشاركة اللجنة في أنشطة من قبيل التدريب في مجال القانون الدولي وعقد الحلقات الدراسية وتكثيف التعاون بين هيئات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية.

إن عمل اللجنة السادسة له أهمية خاصة بالنسبة للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والأفريقية، إذ تقوم هذه الأخيرة بإعداد المذكرات والتعليقات بشأن البنود قيد النظر لمساعدة الدول الأعضاء في مشاركتها. وتساهم هذه المساعدة في زيادة فائدة نتائج هذه المداولات. ومن المسائل المرتبطة بذلك بصورة خاصة الصلات الوثيقة القائمة بين اللجنة الاستشارية ولجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وفيما يتصل بلجنة القانون الدولي، كان إدراج البند المعنون "الحماية الدبلوماسية" والمبادرة بإجراء دراسة جدوى بشأن "قانون البيئة"، للنظر فيهما بعد ذلك، بناء على طلب اللجنة الاستشارية، وخلال الفترة قيد الاستعراض، يستمر التعاون الوثيق بين اللجنة الاستشارية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، حيث قدمت اللجنة الاستشارية المذكرات والتعليقات حول البنود المدرجة في جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في دورتيها الأخيرتين.

ووفدي على ثقة، في هذا الصدد، أن هذه الصلات الوثيقة ستشجع التجارة على الصعيد الأقاليمي وعلى الصعيد العالمي وقد ساهمت مشاركة الهيئتين كذلك في تطوير وتدوين معايير للقانون التجاري تعكس اهتمامات البلدان النامية.

لقد أولت اندونيسيا دائما أهمية فائقة لموضوع قانون البحار. وجدير بالذكر أن إدراج هذا البند في جدول أعمال اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في عام ١٩٧١ كان بناء على طلب إندونيسيا. ولذلك نشعر بامتنان بالغ إزاء مساعي اللجنة الاستشارية في سبيل تشجيع التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشورة التي أسدتها اللجنة الاستشارية إلى الدول الأعضاء بأن تشارك مشاركة كاملة في السلطة الدولية لقاع البحار، أمر يلقى كل ترحيب، حيث أنه سيكفل المحافظة على المصالح المشروعة للبلدان النامية، وقد عملت، في الوقت نفسه، على تعزيز مبدأ التراث المشترك للإنسانية. والجهود التي تبذلها اللجنة الاستشارية من خلال مذكراتها وتعليقاتها حول بند "المحيطات وقانون البحار" توفر إرشادا قيما للدول الأعضاء في التحضير لمناقشة هذا البند في الجمعية العامة.

وعلى الرغم من أن اللجنة الاستشارية كانت، في بادئ الأمر، تقوم بدورها في مجال القانون الدولي، فقد وسعت نطاق أهدافها لتوفر محفلا للتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، يشير تقرير الأمين العام إلى الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال، بالشكل المناسب، وتتصل إحدى القضايا التي تصدت لها في الآونة الأخيرة بالقضايا القانونية الناشئة عن خصخصة مؤسسات القطاع العام وتحرر الأنشطة الاقتصادية كوسيلة لزيادة الكفاءة في مجال الاقتصاد. ونظل على ثقة تامة بأن اللجنة الاستشارية ستواصل مساعيها في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي ضمن إطار ملائم يضم الجوانب الاقتصادية والقانونية التي يمكن أن يساهم فيها التعاون كأداة فعالة في النمو الدائم.

وفي البيئة العالمية التي يستمر فيها وجود نقاط لانطلاق الاضطراب في العالم، تظل مشكلة اللاجئين مشكلة قائمة لا يوجد لها حل. ومما يشجع وفدي، في هذا الصدد، التعاون القائم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الاستشارية، والجهود المستمرة في مجال قانون اللاجئين ومشاكل اللاجئين، فبمساعدة المفوضية، عقدت حلقة دراسية للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لصدور المبادئ التي اعتمدتها اللجنة الاستشارية في بانكوك فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين. ونتطلع باهتمام إلى النظر في الاقتراح المقدم من اجتماع الخبراء المعقود في طهران.

ومن المهم ملاحظة القضايا الأخرى المعروضة على اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. وهي، البيئة والعمال المهاجرون والبند المعنون "تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، الجزاءات المفروضة على الأطراف الثالثة". ويسر إندونيسيا، من جانبها، أن تدعم أنشطة اللجنة الاستشارية وتظل واثقة من أن هذه الجهود القيمة سوف تواصل تعزيز المساهمات التي تقدمها اللجنة الاستشارية إلى المنظمة وإلى المجتمع الدولي.

ختاما، إن إندونيسيا يسعدها، بوصفها عضوا مؤسسا في اللجنة الاستشارية، أن تشارك في تقديم مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية"، بصيغته الواردة في الوثيقة A/53/L.9.

السيد فا (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره حول بند جدول الأعمال المطروح علينا. إن التقرير يعتبر مقياسا مفيدا جدا، ليس فيما يتصل بالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية فقط، ولكن فيما يتصل بإنجازات اللجنة أيضا.

عندما شكلت اللجنة منذ أكثر من أربعة عقود، كان أهم التحديات أمامها هو كيف تستطيع القيام بدور هام في أحد التحولات العالمية الأساسية الأكثر أهمية في التاريخ - وهو تحول أدى إلى تغيير تركيب المجتمع الدولي. وخلال ذلك الوقت، وعندما بدأت الدول المستقلة حديثا في آسيا وأفريقيا تخرج من دائرة حكم الاستعمار، كانت اللجنة أداة قيمة وحاسمة في إيجاد تقدير أوسع نطاقا للقضايا القانونية الدولية بين أعضائها بالعمل كمحفل للتشاور والتعاون بشأن القضايا القانونية بين دول آسيا وأفريقيا. وخلال هذه الفترة الصعبة وبعد ذلك، ساهمت اللجنة في صياغة القانون الدولي وتطويره تدريجيا مع مراعاة الاحتياجات السياسية والاقتصادية لتلك البلدان النامية.

وأود أن أضم صوتي إلى صوت المتكلمين الآخرين في ملاحظة الأمثلة المحددة العديدة التي ساهمت فيها اللجنة في تشكيل القانون الدولي وتطويره تدريجيا.

اليوم، ونحن على أعتاب ألفية جديدة، تواجه اللجنة تحولا عالميا رئيسيا آخر: وهو تحدي العولمة. وهو تحد نرى أن اللجنة مع عقود من الخبرة ومع فهمها لاحتياجات أعضائها، مستعدة كل الاستعداد لمواجهته. واللجنة قد دللت على نجاح في وضع نهج مشتركة للتصدي لمسائل القانون الدولي المعقدة، ولذلك فإن الفلبين واثقة من أنها ستكون قادرة على مواجهة هذا التحدي الجديد.

وسوف تضطلع اللجنة بعملها حيال خلفية من الأحداث والتحولات الدولية العميقة والمعقدة. وهي أحداث حققت تغيرات طيبة طغت عليها المشاكل والصعوبات التي حملتنا جميعا على أن نشكك في بعض الطرق التقليدية والمألوفة التي من خلالها كنا نعكف على مواجهة التحديات التي نواجهها.

بالأمس كنا نقطن عالما ثنائي القطب ومنقسما بشدة، واليوم نجد أنفسنا في عالم ملتحم ومعولم. إنه عالم يشتد فيه التفاعل بين الدول، ويتخذ هذا التفاعل أشكالا عدة. ولئن كان العالم المعولم يعني التقدم بالنسبة لكثيرين، فإن هذا التفاعل المتزايد يمكن كذلك أن يعني زيادة في احتمال حدوث سوء فهم. وهنا أثبتت اللجنة قيمتها بالفعل. إذ أن كثيرا من عملها في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي كان في ميدان تشكيل القواعد، وبخاصة في مجالات التعاون الاقتصادي، والبيئة، والموارد العالمية التي تساعد الدول على التفاعل مع بعضها بطريقة دينامية ومنتظمة. وفضلا عن ذلك، حققت اللجنة الكثير في مجال حل النزاع، وبخاصة التركيز على الدور المتزايد لمحكمة العدل الدولية، وكذلك على الآليات الأخرى لتسوية النزاع، مثل التحكيم.

وقد حاولت الأمم المتحدة نفسها أن تتكيف لتواجه تحديات عالم اليوم المعولم. ويمكن للجنة أن تكفل مشاركتها النشطة في التصدي لهذه التحديات بمواصلة توجيه أنشطتها لتستكمل أعمال الأمم المتحدة، وبتدعيم علاقاتها الوثيقة مع الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة التي تشارك في المسائل القانونية الاقتصادية.

ولما تبينت الأمم المتحدة في وقت سابق أنه ينبغي تناول ظاهرة العولمة بطريقة متعددة الأطراف، سعت إلى تعاون غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف لتدعيم الأطر المعيارية والقانونية والمؤسسية على أمل أن نتمكن من إدارة الاقتصاد العالمي إدارة أكثر فعالية، بل والأهم، أكثر إنصافا. وفي هذا الصدد ستكون للجنة قيمة عظيمة، بفضل خبرتها الواسعة في تحدي خريطة ما بعد الاستعمار وتغييرها بنجاح.

والفلبين، بوصفها عضوا في اللجنة وفي هذه المنظمة، تجدد تعهدها بأن تعمل في سبيل إنشاء نظام عالمي يسود فيه السلام، وتعيش فيه الدول في وئام وأمن، مع احترام سيادتها؛ نظام يكون فيه النمو والتنمية من الحقوق لا من الامتيازات؛ وعالم من العدالة والمساواة يحترم فيه الفرد وتحترم فيه حقوق الرجل والمرأة؛ عالم

يحمي الأرض ولا يتطور إلا بالطريقة التي تديم البيئة الطبيعة.

السيد ويلموت (غانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسر وفد بلدي أن يلاحظ أنه منذ أن دعت الجمعية العامة في قرارها ٢/٣٥ في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠ اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية للمشاركة في دورات الجمعية العامة بصفة مراقب. ومنذ إنشاء بعثات مراقبة دائمة للجنة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وفيينا، وبخاصة إثر قرار الجمعية العامة ١١/٥١ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية"، كان هناك توسع كبير في نطاق التعاون بين الهيئتين.

وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/306 بشأن البند المعروض علينا، يقدم عرضا وجيزا لمختلف الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاستشارية في إطار ذلك التعاون. ويتضح من ذلك العرض أن برنامج عمل اللجنة الاستشارية يدعم دعما كبيرا جدول أعمال الأمم المتحدة ويهتم اهتماما كبيرا بالمسائل التي تهم المنظمة في الوقت الحالي، وبالتالي، لم تعد اللجنة الاستشارية تقتصر على مجال القانون الدولي، بل تتناول الآن المجالات الاقتصادية والبيئية والإنسانية كذلك.

وفي المجال الاقتصادي على سبيل المثال، نلاحظ بارتياح برنامج عمل اللجنة الاستشارية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، وبخاصة فيما يتعلق بتطوير قانون التجارة الدولية، وآلية فض النزاع التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والإطار التنظيمي لخصخصة مشاريع القطاع العام، وغير ذلك من تدابير التحرير في إطار الإصلاحات الاقتصادية.

ومما يجدر ذكره كذلك عمل اللجنة الاستشارية في المجال الإنساني، ولا سيما مشاركتها في دراسة قانون اللاجئين ومشاكل اللاجئين بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وفيما يتعلق بالبيئة، فقد قامت اللجنة الاستشارية بمبادرات لحث لجنة القانون الدولي على إجراء دراسة جدوى لقانون للبيئة.

والبلدان النامية تدين بالامتنان للجنة الاستشارية للتدابير المختلفة التي اضطلعت بها من أجل التشجيع على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتنفيذها. وتحث اللجنة دائما الدول الأعضاء فيها على المشاركة الكاملة والفعالة في السلطة الدولية لقاع البحار بغية كفالة وضمان المصالح المشروعة للبلدان النامية، وتعزيز مبدأ التراث المشترك للإنسانية. ونضم صوتنا إلى صوت اللجنة الاستشارية في مناشدة البلدان النامية أن تنظر في الوقت المناسب في الحاجة إلى اعتماد سياسة واستراتيجية مشتركين للفترة المرحلية قبل أن يصبح من الممكن استغلال معادن قاع البحار العميقة استغلالا تجاريا.

ونحن ممتنون كذلك لأمانة اللجنة الاستشارية لتيسير مناقشة الجمعية العامة لبند جدول الأعمال "المحيطات وقانون البحار" بتحضير مذكرات وملاحظات يستخدمها ممثلو الدول الأعضاء فيها. وفي هذا الصدد، نثني على اللجنة لمساعدتها القيمة الرامية إلى تعزيز أعمال اللجنة السادسة للجمعية العامة.

وتشارك اللجنة الاستشارية، وفقا لبرنامج التعاون، في كثير من الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، سر وفد بلدي بصفة خاصة مشاركة اللجنة الاستشارية في مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين في روما في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٨، الذي أفضى إلى اعتماد النظام الأساسي لإنشاء محكمة جنائية دولية. ونرحب بهذا التطور في مسعانا المشترك لتوفير إطار قانوني ودستوري لمحاسبة مرتكبي عمليات الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن مبادرات اللجنة الاستشارية بشأن الجوانب المترابطة بين القانون الإنساني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية أسهمت إسهاما كبيرا في النظام القانوني للمحكمة.

ونلاحظ كذلك، مع التقدير، الإسهام القيم للجنة الاستشارية في تنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، وفي أعمال لجنة القانون الدولي. ومما تجدر ملاحظته كذلك تشجيع اللجنة الاستشارية توسيع نطاق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وبخاصة في المسائل المتعلقة بحماية البيئة وصيانتها.

وأخيرا فإننا نثني على اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية لمشاركتها بنشاط في عملية الإصلاح الجارية حاليا والرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة، بما في ذلك إدخال تحسينات على أداء الجمعية العامة. ونحن نشجع اللجنة على مواصلة عملها في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى المطروحة على اللجنة الاستشارية، فإننا نلاحظ مع الاهتمام عملها الجاري بشأن الصكوك الدولية التي اعتمدتها بعض مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية الأخيرة، والدراسة التي تجريها بشأن قضية الساعة وأعني بها التشريع الوطني الذي ينطوي على آثار تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة. ونحن نتطلع باهتمام بالغ إلى النتائج الختامية التي ستتوصل إليها هذه الدراسة في ضوء المشاعر القوية التي أثارتها القضية في الأمم المتحدة.

وواضح من تقرير الأمين العام أن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية قد أثبت أنه مفيد للغاية بالنسبة للمنظمتين، ومن ثم ينبغي أن يحظى بكل تشجيع ودعم حتى يتعزز أكثر. ونأمل أن تنتهي المناقشة بشأن هذا البند بالخروج بعزم متجدد من جانب جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة على تقديم هذا التشجيع والدعم.

ويسعد وفدي أن يكون من مقدمي مشروع القرار A/53/L.9 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٣٥ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠، أعطي الكلمة الآن للسيد تانغ شنغيان، الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية.

السيد تانغ (اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي سيدي الرئيس، بالنيابة عن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، أن أتقدم إليكم بتهانينا على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. كما نود أن نهنئ أعضاء مكتبكم. وإننا لعلى ثقة من أن الجمعية العامة بفضل مهارتكم وقدرتكم التوجيهية المحنكة سوف تدرس بإمعان البنود العديدة المدرجة على جدول أعمالها بما يحقق لهذه الدورة نجاحا رائعا.

وإنني أتقدم إلى الجمعية العامة بتقرير عن حالة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية، مصحوبا بشعور بالامتنان. واسمحوا لي أن أذكر بأنه قد أسبغ على مثل هذا التكريم والتشريف في الدورة الحادية والخمسين، وأن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام للأمم المتحدة في تلك المناسبة أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن التعاون بين المنظمتين. وهذا التقرير معروض الآن على الجمعية العامة، وهو يرد في الوثيقة A/53/306. وأود أن أهنئ الأمين العام السيد كوفي عنان على هذا التقرير الشامل وأزكيه لدى الجمعية العامة.

إن اللجنة الاستشارية التب بدأت بعدد متواضع من الأعضاء يتكون من سبع دول عندما أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، قد أصبحت تضم الآن في عضويتها ٤٤ دولة وتغطي منطقة آسيا وأفريقيا. وقد رسخت اللجنة وجودها بوصفها محفلا للتعاون الدولي، ومن ثم توجه برنامج عملها التوجه المناسب إلى معالجة التحديات التي يفرضها المجتمع المعاصر بوجه عام والتي تفرضها مقتضيات توسيع مجال العضوية لتشمل قارتي آسيا وأفريقيا بوجه خاص.

وقد شهد العام الماضي فتح صفحة جديدة في تاريخ اللجنة، عندما اتخذت دورة استثنائية للجنة قرارا بأن يكون المقر الدائم للجنة في نيودلهي. وقد أمكن تحقيق هذا القرار الهام من خلال العرض السخي الذي قدمته حكومة الهند ومن خلال تبرع كريم من جانب حكومة قطر.

وفي السنوات التي أعقبت إنشاء اللجنة، وعلى الأخص منذ منحها مركز المراقب في عام ١٩٨٠، كان نشاطها في دعم الأمم المتحدة يغلب عليه التوجه إلى تقديم المساعدة للحكومات الأعضاء في اللجنة لدى نظرهم في بنود جدول الأعمال المطروحة على اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة. كما سعت الأمانة على الدوام إلى تقديم المساعدة في المجالات الاقتصادية والإنسانية من خلال إعداد الإحاطات والدراسات. ويتجلى ذلك في إدراج بنود وموضوعات رئيسية معينة تنظر فيها الجمعية العامة في برنامج عمل اللجنة.

ولكن هناك جانبا هاما من نشاط اللجنة في دعم الأمم المتحدة يتمثل في الجهود المبذولة لتعزيز الأمم المتحدة عن طريق التشجيع على التصديق على الصكوك الدولية الهامة وتنفيذها، وعن طريق مبادرات مثل مبادرة

زيادة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية التماسا للتسويات السلمية للمنازعات.

وفي أعقاب إبرام اتفاق التعاون الرسمي مع الأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٨٧، جرت مشاورات دورية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك بين الأمناء العامين المتعاقبين وغيرهم من كبار موظفي المنظمتين. كما أبرمت اللجنة اتفاقات تعاون رسمية مع عدد من الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. كما ترتبط اللجنة بروابط وثيقة مع هيئات ووكالات أخرى، مثل محكمة العدل الدولية، ولجنة القانون الدولي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتتفاوض الأمانة بشأن إبرام اتفاق تعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

هل لي أن أذكر في هذا الصدد بأن اللجنة كانت أثناء الستينات من بين أوائل المنظمات الإقليمية التي تدرس مسألة قانونية الأسلحة النووية. وخلال السبعينات، عندما كان قانون البحار ومسألة النظام الاقتصادي الدولي الجديد في طليعة الاهتمام العالمي، قدمت اللجنة إسهامها من خلال دورها في تطوير مفهوم الدول الأرخبيلية والمناطق الاقتصادية الخالصة.

وفي مطلع هذا العقد، عندما قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر للبيئة والتنمية، شاركت أمانة اللجنة بأقصى ما سمحت به موارد ها، في المرحلة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ومشاركة اللجنة في عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي معروفة جيدا بحيث لا تحتاج إلى التذكير بها أمام هذه الجمعية.

وفي الآونة الأخيرة، في أعقاب اعتماد لجنة القانون الدولي لمشروع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية، شاركت اللجنة بنشاط في الجمعية العامة في العملية التي كللت بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية. وقد أعدت الأمانة استعراضا لمشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي أعدته اللجنة التحضيرية، وكانت ممثلة في مؤتمر روما.

وقد كانت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية من بين أولى الهيئات الإقليمية التي درست التطورات القانونية الراهنة التي تهم البلدان النامية. وفي العام الماضي، كانت اللجنة من ضمن أول من درسوا البند المعنون "تطبيق التشريعات الوطنية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية: الجزاءات ضد الأطراف الثالثة". وقد نظر في هذا البند في الدورتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين للجنة الاستشارية، حيث عقدت الأولى في طهران في أيار/مايو ١٩٩٧ والثانية في نيودلهي في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وقد ناقش المسألة أيضا فريق من الخبراء، اجتمع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وأنا أعلن بقدر من الارتياح أن أمانة اللجنة قد نشرت مداولات ذلك الاجتماع والأوراق التي قدمت فيه.

وقامت اللجنة الاستشارية، استجابة لنداء الجمعية العامة، بتنظيم اجتماع خاص بشأن التحفظات عن المعاهدات، لدراسة النتائج الأولية المتعلقة بالتحفظات عن المعاهدات القاعدية المتعددة الأطراف، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان. وعقب ذلك قدم تقرير عن ذلك الاجتماع الخاص لرئيس لجنة القانون الدولي خلال دورتها الخمسين التي اختتمت مؤخرا. واسمحوا لي أن أقول في هذا الصدد إننا نعتز اعتزازا عميقا بعلاقات تعاوننا مع هذه الهيئة ومع لجنة القانون التجاري الدولي.

وسعت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، خلال السنوات التي انقضت منذ إنشائها، من أجل تقديم مساهمتها المتواضعة لبلوغ الأهداف والمقاصد المتعلقة بمجال اختصاصها. وفي غضون ذلك، أقامت اللجنة علاقة تكافلية مع عدد من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها. وأود، باسم اللجنة الاستشارية، أن أعرب عن تأكيدنا أن اللجنة سوف تستمر في دعم أعمال وأنشطة هيئات الأمم المتحدة وفي تعاونها سعيا وراء سيادة القانون في العلاقات الدولية.

إن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية تفخر بسجلها من الترتيبات التعاونية مع الأمم المتحدة في مساعينا المشتركة. وسوف نستمر نسعى جاهدين لتقوية هذا التعاون وتعزيز النظام القانوني الدولي. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن النظام القانوني الدولي عليه أن يؤكد المبادئ والقواعد التي تحكم العلاقات ما بين الدول، مثل مساواة الدول في السيادة؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وعدم استخدام القوة؛ وتسوية النزاعات سلميا؛ والعقد شريعة المتعاقدين؛ واحترام

حقوق الإنسان؛ والحق في التنمية؛ وحماية وصون بيئة المشاعات العالمية؛ ومبدأ التراث المشترك للإنسانية.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أقول إن تقريرا بشأن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية وقرار هذه الهيئة بشأن الموضوع فضلا عن بياني هذا، سوف تعرض جميعها على الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الاستشارية، المقرر عقدها في أكرا، غانا، في الفترة من ٢٩ آذار/ مارس إلى ٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٩. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم للجميع بدعوة ودية للمشاركة في تلك الدورة للجنة الاستشارية.

وأشكركم، يا سيادة الرئيس، على إعطائي الكلمة وأشكر أيضا السادة الممثلين الحاضرين هنا لما أبدوه من صبر في الإصغاء إليّ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

ويسرني أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/53/L.9، انضمت البلدان التالية إلى قائمة الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار: أستراليا، قبرص، ماليزيا، نيوزيلندا.

ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/53/L.9.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.9 (القرار ١٤/٥٣).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٤ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

تقرير الأمين العام (A/53/435)

مشروع القرار (A/53/L.14)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة كازاخستان لتعرض مشروع القرار A/53/L.14.

السيدة أريستانبكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بصفتي ممثلة الدولة التي تتولى رئاسة منظمة التعاون الاقتصادي منذ أيار/ مايو من هذه السنة، يشرفني شرفا عظيما أن أخاطب الجمعية العامة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي" باسم الدول العشر الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. وأود أيضا، باسم تلك الدول، أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره المفصل، الذي يرد في الوثيقة A/53/435، والمعد بشأن المسألة موضوع النقاش. وفي رأينا، أن هذه الوثيقة تظهر بجلاء وعلى نحو واف زيادة حجم التعاون بين المنظمتين ومجالاته الرئيسية وتحدد آفاق توسعه وتعزيزه.

إن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي تولي أهمية كبيرة لتنمية التعاون الإقليمي. وفي رأينا، فإن النزعة السائدة في العالم حاليا لتعزيز وتوسيع التعاون الإقليمي تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية العولمة العامة وتهيئ كلا من الظروف اللازمة لزيادة رفاه سكان بلدان المنطقة والمتطلبات الأولية للتنمية التدريجية للاقتصاد العالمي ككل.

إن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها يمكنها أن تضطلع بدور هام وعالمي غالبا في تعزيز تنمية التعاون الإقليمي وبين الأقاليم، وهي تضطلع بهذا الدور. وتقدم الأمم المتحدة مساهمة كبرى في تحديد المجالات المبشرة بالخير في تنمية التعاون الإقليمي وبين الأقاليم وإمكانات ذلك التعاون، كما تسهم أيضا في تهيئة الظروف الملائمة لزيادة تنشيطه. وفي هذا الصدد، نخص بالذكر عمل اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهما نشطتان في تعزيز التعاون بين المنظمات الرئيسية دون الإقليمية في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا.

ومثلما أشير إليه في تقرير الأمين العام، فإن التعاون النشط بين منظمة التعاون الاقتصادي واللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد بدأ في عام ١٩٩٣ بالتوقيع على مذكرة تفاهم ترتكز على معاهدة إزمير واختصاصات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويجري حاليا تنفيذ مشروع في اللجنة لتعزيز التعاون الاقتصادي دون الإقليمي في التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب الغربي الأعضاء في اللجنة، بهدف مساعدة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي في استغلال الفرص الجديدة في مجال التجارة والاستثمار التي يتيحها التطور التدريجي للبنية الأساسية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي. واحتمالات تكثيف التعاون التقني بين منظمة التعاون الاقتصادي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هي محل دراسة أيضا فيما يتعلق بتطوير قاعدة بيانات دون إقليمية بشأن التجارة والاستثمار، وتعزيز الروابط المالية بين المناطق دوق الإقليمية، وبناء المؤسسات والقدرات، وتعزيز إمكانات المنظمة، وأيضا بالسياسات التجارية.

ونقدر حق التقدير العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا في تطوير برنامج الأمم المتحدة الخاص لبلدان آسيا الوسطى الأربعة، الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، الذي يتمثل هدفه في مساعدة دول المنطقة في تطوير وتكثيف تعاونها المشترك، بما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي. كما أن الإعلان المتعلق بالبرنامج الخاص من أجل اقتصادات آسيا الوسطى الذي تم توقيعه في آذار/مارس من هذا العام يحدد أيضا مجالات التعاون التي تتصف بأهمية حيوية بالنسبة لبلدان المنطقة، من قبيل تطوير الهيكل الأساسي للنقل، والاستعمال الرشيد والفعال للطاقة وموارد المياه في آسيا الوسطى، والتعاون فيما يتعلق بتطوير سبل إيصال الهيدروكربونات إلى الأسواق العالمية.

ونظرا للأولوية الهامة لوجود نظام فعال يعتمد عليه للنقل البري، وإنشاء هيكل أساسي مناسب للنقل من أجل التكامل الاقتصادي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي، ومنها سبعة بلدان غير ساحلية، فإن إحدى الأولويات في منطقتنا هي التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تطوير قطاع النقل. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور هام وبناء في توفير المساعدة على حل هذه المشكلة، فضلا عن مجالات أخرى، بما في ذلك زيادة الكفاءة التجارية، وتطوير معالجة البيانات وتعزيز قدرة أمانة منظمة التعاون الاقتصادي. ومنذ عام ١٩٩٧ يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير الدعم المالي لمشروع مشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي على زيادة كفاءتها التجارية وتطوير تعاونها الاقتصادي.

ومن الشواهد المقنعة على التحرك التدريجي صوب توسيع وتكثيف التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التوقيع في نيويورك في بداية هذا الشهر على مشروع يتعلق بتقديم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية والمالية بغية زيادة فعالية عمل أمانة منظمة التعاون الاقتصادي. وهذا المشروع يوفر مساعدات شاملة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعملية التدريب والتدريب المتطور لموظفي أمانة منظمة التعاون الاقتصادي، وأيضا للمساعدة في توفير المعدات التقنية لها.

ونعرب عن ارتياحنا لتطوير التعاون التدريجي بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي، ونطلب إلى الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج المختصة التابعة للأمم المتحدة أن تزيد من توسيع وتكثيف تعاونها مع منظمة التعاون الاقتصادي في شتى مجالات التنمية.

إن منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم عشر دول يبلغ إجمالي عدد سكانها أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، هي منظمة تبشر بالخير وآخذة في التطور بصورة نشطة. وهي تمتلك قدرات كبيرة لتوسيع الروابط التجارية والاقتصادية والإنسانية والثقافية في منطقتنا ولتطوير الاتصالات الأقاليمية على حد سواء. والإعلان والوثائق الأخرى المعتمدة في آخر مؤتمر قمة عقدته منظمة التعاون الاقتصادي - وهو مؤتمر القمة الخامس - في الماتي في أيار/ مايو من هذا العام تهيئ ظروفا طيبة لزيادة تكثيف التعاون وإيجاد مناخ مؤات للتجارة والاستثمار في منطقتنا، يحظى باهتمام متساو من البلدان الأعضاء في المنظمة ودول عديدة في أوروبا وآسيا على حد سواء. ونود أن نلاحظ مع الارتياح أنه طوال الفترة التي انقضت منذ إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي، أحرزت الدول الأعضاء في المنظمة تقدما كبيرا في مجالات هامة، منها التجارة وتطوير الاتصالات، وأنظمة النقل البري والبحري والجوي وشبكة من خطوط أنابيب

النفط والغاز، وأيضا في مجالات تزويد الطاقة وتبادل المعلومات. وإن استغلال القدرة الحالية لمنظمة التعاون الاقتصادي على نحو أكبر وأكثر فعالية سيكون بالتأكيد مفيدا للبلدان الواقعة في منطقتنا وللدول الواقعة خارجها على حد سواء.

وبالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، أقوم بعرض مشروع القرار A/53/L.14 على الجمعية العامة لتنظر فيه، وهو يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي. ويلاحظ المشروع مستوى التعاون الذي تحقق بين المنظمتين، ويتضمن أحكاما ترمي إلى زيادة تطوير وتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي. وفي سياق المشاورات بشأن مشروع القرار، سعينا إلى أن نأخذ في الاعتبار جميع الملاحظات والمقترحات التي تلقيناها من وفود البلدان المهتمة.

ويطلب مقدمو مشروع القرار إلى وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يعتمدوا بتوافق الآراء مشروع القرار A/53/L.14 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي، وهو مقدم في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال.

السيد نجاد - حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي، وأن أعرب عن تقديري الصادق للسيد أوندير أوزار، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي، ولزملائه على مساعيهم الرامية إلى تعزيز أمانة منظمة التعاون الاقتصادي وإلى توسيع التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والدولية، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة.

يبدو أن عملية العولمة حقيقة يتعذر إنكارها في حياتنا المشتركة اليوم، وقد ظهرت منذ عقد من الزمان أو نحوه بدرجات متفاوتة وفي أشكال مختلفة وفي ساحات مختلفة لحياة المجتمعات القومية. ونحن جميعا نعي حقيقة أن ثمة قوى عبر وطنية قوية تعمل على إعادة تشكيل السمات الرئيسية للأسواق العالمية فيما يتعلق برؤوس الأموال، والبضائع، والخدمات، والعمل والتكنولوجيا. كذلك ندرك أن العمليتين التوأم، وهما العولمة والتحرر، قد وسعتا وعمقتا ترابط المجتمعات الذي زاد بدوره من إمكانات التفاعل والتعاون الدوليين.

وفي هذه البيئة العالمية، فإن الانطباع عن العالم الحقيقي أنه أصبح بلا حدود على نحو متزايد، وأن إنشاء التجمعات الاقتصادية الإقليمية هو النهج الحقيقي الذي يمكن للبلدان النامية من خلاله الاندماج بسلاسة في الاقتصاد العالمي. والواقع أنه من خلال خفض التعريفة الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية وإزالة العوائق أمام تدفقات رأس المال في ترتيبات التجمعات الإقليمية، تكون البلدان النامية قد أعدت نفسها وأنشأت القدرات اللازمة للاندماج في الاقتصاد العالمي والتصدي للتحديات العالمية القائمة الآن وفي المستقبل.

والأهداف الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي التي أنشئت في عام ١٩٨٥، والتي تضم حاليا عشرة بلدان، تتمثل في إزالة الحواجز التجارية داخل منطقة المنظمة، وتوسيع التجارة داخل المنطقة ومع المناطق الأخرى، وضمان اندماج اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي بصورة تدريجية وسلسلة في الاقتصاد العالمي واشتراكها في عملية العولمة. إن حالة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وظروفها الاجتماعية والاقتصادية المحلية القائمة تتطلب توسيع التعاون من أجل الاستفادة من إمكاناتها وتحقيق الفرص مع جميع الهيئات الدولية والهيئات المتعددة الأطراف، وبخاصة منظومة الأمم المتحدة. ويقع في صلب الإمكانات التي تتمتع بها المنطقة احتياطيها من الغاز والنفط والموارد المعدنية الغنية التي توفر كل مكونات لقاعدة صناعية سليمة. وتتمتع المنطقة أيضا بإمكانات زراعية كبيرة، بما تملكه من أراض شاسعة لتربية المواشي وإنتاج الحبوب. والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها المنطقة هائلة أيضا. وتمر جميع البلدان من الأعضاء الجدد بمرحلة انتقال من التخطيط المركزي إلى الاقتصادات الموجهة نحو السوق. وبما أن هذه الدول هي من البلدان غير الساحلية أيضا، فإن تعزيز الهياكل الأساسية للمرور على المستوى الإقليمي ضرورة ملحة لتوسيع التجارة وزيادة فرص الاستثمار والاندماج في الاقتصاد العالمي. وإن حماية البيئة، وبخاصة في منطقة بحر قزوين، وبحر آرال وبعض المناطق الأخرى في آسيا الوسطى، هي من بين التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول المشاطئة والبلدان المعنية في المنظمة. كما أن

المنطقة هي أيضا من بين أكثر المناطق ضعفا إزاء زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها بصورة غير مشروعة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن منظومة الأمم المتحدة، بوصفها آلية متعددة الأبعاد، ينبغي أن تضطلع بدور فعال في عملية تعزيز منظمة التعاون الاقتصادي، لكي تصبح منظمة إقليمية أكثر ازدهارا وقدرة على العمل. وقد زادت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من مشاوراتها وتعاونها مع منظمة التعاون الاقتصادي وهيئاتها المنتسبة لمساعدة الدول الأعضاء فيها على بناء القدرات، مما يمكنها من مواجهة هذه التحديات. كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسهم في بناء قدرات أمانة منظمة التعاون الاقتصادي، وكذلك في كفاءة التجارة والتعاون الاقتصادي وتكامل الموارد بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، من خلال آليات التعاون الثنائي والثلاثي. والتعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التعاون الاقتصادي واسع جدا، وبخاصة في مجال تبادل المعلومات والأفكار التحليلية والتقنية، وتوسيع نطاق العلاقات مع أجهزتها الفرعية في مختلف المجالات، والتعاون بشأن مسائل المرور والنقل والمسائل الأخرى ذات الصلة. كذلك شاركت صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى في التعاون والتشاور في مجالات مثل السكان والأمن الغذائي والتنمية الزراعية والصناعية، ومكافحة المخدرات.

وبالرغم من هذه المساعي التي تثير الإعجاب، فإن المطالبة بتعزيز هذا التعاون على المستوى الإقليمي ما زالت كبيرة. فإعادة هيكلة منظمة التعاون الاقتصادي تتطلب مساعدة الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية المختصة. وينبغي توجيه هذه الإسهامات نحو النهوض بالهيكل الأساسي الاجتماعي والاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. ومما لا يمكن إنكاره أن فرص التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والبيئة والصناعة والزراعة كبيرة ولا تحتاج إلى مزيد من التبيان.

والتحدي الرئيسي للازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة يكمن في الضغط الخارجي لإعادة رسم العلاقات الاقتصادية الرشيدة بين بلدان المنطقة وعلاقاتها التجارية مع بقية أنحاء العالم. وأدى هذا الضغط الخارجي إلى عرقلة الطرق الناجعة والعملية لتصدير النفط والمواد الأولية. وأسفر هذا عن نتائج لا مفر منها هي سلوك طرق بديلة مكلفة ذات آثار بيئية ضارة. هذه السياسات تؤثر سلبا على التعاون الإقليمي وستعوق جهود بلدان المنطقة من أجل تحقيق اندماج سريع في الاقتصاد العالمي.

ولا يمكنني أن أختتم بياني دون أن أشير إلى خطر زراعة المخدرات في المنطقة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ونرى أن تعاونا إقليميا مكثفا لمكافحة هذه المشكلة الخطيرة هو أمر حيوي لتحقيق الرقي الاجتماعي والاقتصادي والتنمية البشرية في المنطقة. وستكون من الخطوات الإيجابية إنشاء وحدة لمكافحة المخدرات في منظمة التعاون الاقتصادي لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، فإن من الضروري التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات وغيره من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، ولا سيما في مجال دعم دول العبور في جهودها لمنع تدفق المخدرات غير المشروعة تهريبها إلى البلدان المستهلكة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز دور هيئات الأمم المتحدة المعنية في مساعدة الدول على التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتحديات التنمية البشرية الناجمة عن خطر المخدرات في المنطقة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن رغبتنا في اعتماد مشروع القرار المعنون: "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي" بقرار تتخذه الجمعية العامة بالإجماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/53/L.14. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.14 (القرار ٥٣/١٥).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٦ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

تقرير الأمين العام (A/53/430)

مشروع القرار (A/53/L.13)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل قطر لعرض مشروع القرار A/53/L.13.

السيد النصر: إن دولة قطر بوصفها الرئيس الحالي لمؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لها عظيم الشرف وبالغ السعادة أن تعرض، باسم الدول الـ ٥٦ الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك باسم المراقبين الستة، مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي"، الوارد في الوثيقة A/53/L.13 المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

إننا نرغب قبل البدء أن نعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام حول التقرير الشامل الوارد في الوثيقة A/53/430 الذي قدمه عملا بالفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٤/٥٢ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.

وفي الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وبمناسبة الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مقر الأمم المتحدة، وجّه الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان خطابا إلى الاجتماع التنسيقي. وفي ذلك الاجتماع تم الموافقة بالإجماع على انضمام دولة غيانا بوصفها الدولة العضو السادسة والخمسين في منظمة المؤتمر الإسلامي كما تمت الموافقة على مشاركة مملكة تايلند في أعمال المنظمة بصفة مراقب، وقام الاجتماع التنسيقي باستعراض الحالة الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص بالحالة في الشرق الأوسط وقضايا فلسطين والبوسنة والهرسك وجامو وكشمير وأفغانستان والصومال والنزاع بين أرمينيا وأذربيجان، وعواقب احتلال العراق للكويت والحالة المتصلة بالجماهيرية العربية الليبية وقراري مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣). وناقش الاجتماع التنسيقي أيضا موضوع إصلاح الأمم المتحدة.

كما حضر سعادة الأمين العام للأمم المتحدة اجتماع القمة الثامن لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في طهران بجمهورية إيران الإسلامية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وأثناء ذلك الاجتماع تشاور الأمين العام مع عدد من رؤساء الوفود وغيرهم من كبار المشاركين في الاجتماع، بما في ذلك الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدكتور عز الدين العراقي، إلى جانب الرئيس الجديد للدورة الحالية للمنظمة، السيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

وفي الاجتماع الخامس والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عُقد بالدوحة بدولة قطر في آذار/ مارس ١٩٩٨، مثل الأمين العام المبعوث الخاص المعني بأفغانستان السيد الأخضر الإبراهيمي.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تُقدر بارتياح المشاركة النشطة من جانب المنظمة في أعمال الأمم المتحدة لتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وقد تعزز التعاون بين المنظمتين إلى حد بعيد منذ صدور قرار الجمعية العامة ٤/٥٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وشهدت السنة الماضية عددا من الأمثلة التي اضطلعت فيها المنظمتان بعمل مشترك يُعزز بعضه بعضا. وقد أضيف بُعد سياسي جديد للتشاور حول مختلف القضايا السياسية التي تهم المنظمتين ومن ضمنها التعاون لحل النزاع في أفغانستان. وهذا دليل على الإمكانية الكبيرة للقيام بتعاون محدد بين المنظومتين في ميدان صنع السلام. وفي الواقع أن منظمة المؤتمر الإسلامي ما انفكت منذ تأسيسها ثابتة على التزامها بمقاصد وأهداف الأمم المتحدة، وقد شهدنا توسعا كبيرا في نطاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والتقنية وسعيها المشترك إلى إيجاد حلول للمشاكل العالمية المتصلة بالأمن والسلم الدوليين ونزع السلاح وإنهاء الاستعمار وتقرير المصير وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية.

إن المجموعة الإسلامية تأمل بأن تحظى بعثة المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة بالصفة الدبلوماسية من قبل الدولة المضيفة حسب المادة الخامسة بعد المائة من ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية مقر الأمم المتحدة مع الدولة المضيفة لأنها تمثل منظمة دولية دعتها الجمعية العامة للاشتراك في دوراتها وأعمالها بصفة مراقب وذلك لتسهيل مهامها أسوة بما

هو معمول به في جنيف. ونحن على ثقة بأن تلك الوضعية ستساهم بلا شك في الرقي بعمل البعثة لتحقق ما هو مأمول منها خدمة للعمل المشترك بين المنظمتين والأجهزة التابعة لهما.

إن مشروع القرار الذي أتشرف بعرضه هذا اليوم لا يظهر أشكال التعاون المتعددة والملموسة التي أقيمت بين المنظمتين فحسب، بل يستهدف أيضا مواصلة تعزيز التعاون الوثيق فيما بينها. ومشروع القرار هذا مطابق من الناحية الجوهرية للقرارات التي اتخذت في إطار نفس جدول أعمال الدورات السابقة للجمعية العامة.

وإن ديباجة مشروع القرار تأخذ في الحسبان رغبة المنظمتين في مواصلة التعاون الوثيق في سعيهما المشترك لإيجاد حلول للمشاكل العالمية. وتذكر الديباجة بمواد ميثاق الأمم المتحدة التي تُشجع الأنشطة المبذولة عن طريق التعاون الإقليمي لتعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وتلاحظ تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة والمنتسبة إليها.

وتلاحظ كذلك التقدم المشجع المحرز في تحديد مجالات التعاون العشرة ذات الأولوية وفي تحديد مجالات التعاون الأخرى. وفضلا عن ذلك فإنها مقتنعة بأن تدعيم التعاون بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها ومؤسساتها يُسهم في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وإذ تلاحظ مع التقدير كذلك تصميم المنظمتين على زيادة تعزيز التعاون القائم بينهما عن طريق وضع مقترحات محددة في مجالات التعاون المعنية ذات الأولوية، فضلا عن الميدان السياسي. وترحب منظمة المؤتمر الإسلامي بنتائج الاجتماع العام بين ممثلي أمانات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة والمنتسبة إليها المعقود بمكتب الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨.

كما ترحب منظمة المؤتمر الإسلامي بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ للمنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تعاونت معها الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع وصون السلم الدولي.

في فقرات المنطوق، تلاحظ منظمة المؤتمر الإسلامي مع الارتياح تقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/53/430 بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وتلاحظ كذلك الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها الاجتماع العام بين أمانات وممثلي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها التابعة والمتخصصة، وتلاحظ مع الارتياح المشاركة النشطة من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي في أعمال الأمم المتحدة لتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وكذلك تطلب الجمعية العامة إلى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة التعاون بينهما في سعيهما المشترك لإيجاد الحلول للمشاكل العالمية مثل المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين ونزع السلاح وتقرير المصير وإنهاء الاستعمار وحقوق الإنسان الأساسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون التقني. وفضلا عن ذلك، ترحب الجمعية العامة بجهود الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون بين المنظمتين في مجالات الاهتمام المشترك واستعراض سبل ووسائل تعزيز الآليات لذلك التعاون. وترحب الجمعية العامة أيضا بجهود أمانتي المنظمتين في تعزيز تبادل المعلومات والتنسيق والتعاون بينهما في مجالات الاهتمام المشترك في الميدان السياسي وفي المشاورات الجارية بينهما لتحديد آليات ذلك التعاون، وترحب الجمعية العامة مع التقدير زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال صنع السلم والدبلوماسية الوقائية وتلاحظ التعاون الفعال بين المنظمتين لإيجاد حل سلمي ودائم للنزاع في أفغانستان. وترحب الجمعية بمساعي أمانتي المنظمتين لتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق والتعاون بينهما في مجالات الاهتمام المشترك في حقل السياسة والمناقشات الدائرة بينهما لأجل تطوير أكثر لآليات هذا التعاون. وترحب الجمعية العامة كذلك بالاجتماعات الدورية الرفيعة المستوى بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك بين كبار موظفي أمانتي المنظمتين وتشجع اشتراكهم في الاجتماعات الهامة التي تعقدها المنظمتان. وتشجع الجمعية العامة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة توسيع تعاونها مع الهيئات الفرعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة والمنتسبة ولا سيما عن طريق التفاوض على اتفاقات التعاون، وتدعوها إلى مضاعفة الاتصالات والاجتماعات بين جهات التنسيق لأغراض التعاون في مجالات الاهتمام ذات الأولوية بالنسبة إلى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وتحث الجمعية الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة

الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات الرائدة، على زيادة المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها الفرعية ومؤسساتها المتخصصة والمنتسبة وذلك تعزيزا للتعاون بين المنظمتين، وتعرب الجمعية العامة عن تقديرها للأمين العام لما يبذله من جهود متواصلة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها الفرعية ومؤسساتها المتخصصة والمنتسبة لخدمة المصالح المشتركة للمنظمتين في كل من الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني.

إن مشروع القرار يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقريرا عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وأن تقرر الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي".

وباسم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمراقبون، أود أن أطلب إلى أعضاء الجمعية العامة تأييد مشروع القرار وتيسير اعتماده بتوافق الآراء، وكما كان الحال في السنوات الماضية.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير وفدنا وامتنانه للأمين العام للأمم المتحدة لتقريره عن "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي"، ذلك التقرير الذي يعرض مجالات الاهتمام والقضايا المشتركة بين المنظمتين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. لقد تحقق الكثير في هذا المجال وما زال أمامنا الكثير، وقد تطرق الأمين العام إلى عدد من المجالات التي تم بشأنها وضع أسس ثابتة للتعاون بين المنظمتين.

وكان اشتراك الأمين العام في مؤتمر القمة الإسلامي الثامن، المنعقد في طهران في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بمثابة تأكيد للعلاقة الممتازة والمثمرة بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أشار الأمين العام إلى هذا التعاون في خطابه أمام القمة الإسلامية، وكان بليغا في تأكيده أنه من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي:

> "يتفهم العالم رغبات ومتطلبات ما يزيد على خمس سكان العالم، من جميع القارات. من هنا تأتي أهمية الشراكة بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، ومن هنا تنعقد الآمال على هذا التعاون لخير جميع شعوب الأمم المتحدة" (SG/SM/6418، الفقرة ٢)

وقد سرتنا ملاحظة الأمين العام في تقريره إذ يقول:

> "وأثناء الفترة قيد الاستعراض تضاعف التعاون بشأن المسائل السياسية فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة فيما يتصل بجهود صنع السلام الجارية". (A/53/430، الفقرة ٧)

وقد شمل التعاون الوثيق بين المنظمتين تعاونهما في عملية السلام في طاجيكستان، وفي عدة مراحل أثناء الأزمة في أفغانستان وفي عدد من المسائل الأخرى في جهات مختلفة من العالم.

ويعتقد أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي اعتقادا راسخا أن مشاركة الدول الإسلامية، مشاركة فعالة وبناءة ومؤثرة، في إدارة الشؤون الدولية هو أمر ضروري لصيانة السلام والأمن في العالم. ولذا فهم يعتزمون الإسهام بشكل إيجابي في صيانة السلم والأمن الدوليين وفي التنمية المستدامة والنمو المستدام. ولهذا فهم يناقشون في مختلف محافلهم مجالات الاهتمام والأهمية التي تتطلب بذل جهود جماعية. وقد اتخذت قرارات ومقررات في قمة طهران وفي الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين في الدوحة، قطر، في آذار/ مارس الماضي بصدد عدد من القضايا معروض معظمها ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مانغويلا (ليسوتو).

وعلاوة على ذلك، أعلنت البلدان الإسلامية التزامها الكامل بالتعاون من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها، ومكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، فضلا عن احترام القانون الدولي بوجه عام وميثاق الأمم المتحدة بوجه خاص. وأعربت أيضا عن رغبتها في التعاون مع الأمم المتحدة بشأن الموضوعات ذات الأهمية، مثل حقوق الإنسان ونزع السلاح. والاجتماع المقترح بين منظمة المؤتمر الإسلامي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق

الإنسان من شأنه أن يزيد من تعزيز روح التعاون والتفاهم بشأن هذا الموضوع الهام، وهو حقوق الإنسان.

وقضايا الطفولة، كما يقول الأمين العام في تقريره:

"لا تزال تشغل مكانة بارزة بالبرنامج السياسي في العالم الإسلامي. وقد اتضح هذا على نحو كبير أثناء اجتماع القمة الثامن لمنظمة المؤتمر الإسلامي بطهران". (A/53/430، الفقرة ٢٢)

وقررت نفس القمة، فيما قررت، إنشاء لجنة مخصصة لوضع مبادئ توجيهية لتشجيع الحوار والتعاون والثقة بين الدول الأعضاء في المنظمة. وتمكنت اللجنة في اجتماعها الأول الذي عقد في طهران في أيار/مايو الماضي، من إصدار وثيقة شاملة تضمنت بالفعل مختلف السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الحوار والتعاون والثقة التي يُعلي من شأنها أيضا ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تقتصر المسائل ذات الاهتمام المشترك بين المنظمتين بأي حال على الموضوعات التي حاولت توضيحها هنا. فهناك رغبات وأهداف مشتركة في مجالات تحتاج إلى المزيد من التطوير، وفي سبيل هذه الغاية ينبغي استكشاف سبل جديدة لتحقيق التفاهم على نحو أفضل وتعزيز التعاون في مختلف الميادين. ويسرنا أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام جاء مبشرا باعترافه بأنه كان ثمة اتفاق عام بأهمية المشاورات السياسية المنتظمة بين المنظمتين.

وأود في الختام أن أؤكد مرة أخرى تعهد حكومتي، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بتوجيه جهودنا نحو تشجيع وتعزيز التعاون بين منظمتينا.

السيد فورال (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يوافق اليوم الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس جمهورية تركيا، ونظرا لأني أقيم حفل استقبال سنرحب فيه بالوفود بعد بضع دقائق، أود أن أشكر ممثل باكستان على إعطائه لي مكانه في قائمة المتكلمين.

وسأتحدث بإيجاز شديد. وأود أن أرحب بالتقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وهو يورد أدلة على تعميق العلاقات بين المنظمتين من خلال الاتصالات الرفيعة المستوى، والمشاورات المنتظمة والاجتماعات الفنية، مما يجد منا أفضل الترحيب. ووفدي يؤيد هذه العملية ويدعو إلى استمرارها.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تغطي مساحة جغرافية شاسعة وقواما سكانيا واسعا ينتشر على أربع قارات. وهي تمثل تنوعا غنيا من الثقافات والأنظمة السياسية، تتخذ فيما بينها قاسما مشتركا من تراث الإسلام، الذي يشتق حرفيا من كلمة "السلام". وترتكز منظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال أعضائها، على تراث عميق من التجارب التاريخية والسياسية، يمكنها من أن تكون أداة هامة لتحقيق السلام والاستقرار في العالم.

وقد ثبت أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يشكل بعدا لا غنى عنه في المنظومة الدولية. ومنظمة المؤتمر الإسلامي هي إحدى المنظمات الإقليمية الكبرى التي يمكن أن تسهم في عمل الأمم المتحدة وأن تستفيد منه.

وبالنظر إلى كل هذا، يؤيد وفدي مشروع القرار الذي قدمته دولة قطر، والذي يدعو إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا التعاون أيضا في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلم والتضامن العالمي.

السيد سيار الدين (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن عميق تقدير وفدي للأمين العام على التقرير الواضح والشامل الذي قدمه عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الوارد في الوثيقة A/53/430. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لأهمية المساهمات التي قدمتها للتقرير مختلف الجهات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

إن من بواعث الارتياح حقا لدى وفدي، بوجه خاص، أن يلاحظ العديد من الأنشطة التعاونية الهامة التي تمت بين المنظمتين في السنة الماضية، عملا بقرار الجمعية العامة ٤/٥٢ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧، الذي كان لإندونيسيا شرف عرضه في السنة الماضية بوصفها رئيسا للاجتماع الرابع والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويرحب وفد إندونيسيا بتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في الحقل السياسي، وقد لاحظ الاتفاق العام القائم بشأن أهمية المشاورات المنتظمة بين هاتين المنظمتين. ونحن متنبهون إلى أهمية عملية التشاور المنتظم بين أمانتي المنظمتين فيما يتعلق بالحالتين في الصومال وطاجيكستان. وفيما يخص أفغانستان، فقد لاحظنا في وقت سابق من هذه السنة أهمية إيفاد بعثة صنع السلام المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى ذلك البلد والبلدان المجاورة، فضلا عن سلسلة الاجتماعات اللاحقة بين الأطراف الأفغانية، والتي عقدت تحت رعاية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. والواقع أننا نرى ميزة لمشاركة المنظمتين في رئاستها مما يدل على الإمكانات الكبيرة للقيام بتعاون مشترك ملموس في ميدان صنع السلام فيما وراء حالة الصراع في أفغانستان.

وفي المجال الاقتصادي، لا تزال لاختلالات ومظالم العلاقات الاقتصادية الدولية آثار كبيرة على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مما يبرز بالتالي أهمية الأداء الفعال والكفء للطائفة الواسعة النطاق من الصكوك المؤسسية والتنفيذية القائمة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي لممارسة التعاون الاقتصادي. إلا أنها، فوق كل شيء، تبرز الضرورة الحتمية لقيام تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك بين وكالات ومؤسسات المنظمتين المتخصصة.

وفي هذا الشأن، يسر وفد بلادي ما تحقق من تقدم مشجع في مجالات التعاون العشرة ذات الأولوية التي نوقشت في الاجتماع العام بين ممثلي أمانتي المنظمتين في أوائل هذا العام. ونتطلع إلى وضع مقترحات محددة في مجالات مثل العلم والتكنولوجيا، والتجارة والتنمية، والتعاون الفني بين البلدان الإسلامية، وتقديم المساعدة للاجئين، والأمن الغذائي والزراعة، والتعليم ومحو الأمية، وتنمية الموارد البشرية والبيئة.

وأخيرا، تود أندونيسيا أن تُشارك قطر، رئيس الاجتماع الخامس والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، التوصية باعتماد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بتوافق الآراء. وذلك، في الحقيقة لأن هدفه الخاص بتعزيز الروابط بين المنظمتين - وهو التزامهما المشترك بالسلم والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - يستحق التأييد المستمر من الدول الأعضاء.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تضم منظمة المؤتمر الإسلامية أكثر من خمسين دولة عضوا تمثل خمس سكان العالم، تنتشر في جميع القارات تقريبا. وهذا التمثيل شبه العالمي يلقي على منظمة المؤتمر الإسلامي واجبات والتزامات على نطاق عالمي، ولذلك من الطبيعي تماما أن تتشاطر المنظمة مبادئ وأهداف الأمم المتحدة وكذلك نفس شواغلها. وهذا يفسر الأهمية الكبيرة التي تُعلقها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة في إطار شراكة تعود بالنفع على الجانبين.

هذه الإرادة السياسية لدعم وتعزيز وتوسيع التعاون مكنت المنظمتين من إقامة آلية ملائمة للتشاور ومن تجميع جهودهما بحثا عن حلول للأزمات التي تمر بها الأمة الإسلامية الآن.

ومن بين تلك الأزمات مسألة فلسطين، التي كانت وراء تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي وتقع في مقدمة اهتماماتها. وبلدي، الذي يرأس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يمكن أن يشهد على حيوية العلاقة بين المنظمتين بشأن هذه المسألة.

وفي أماكن أخرى، فإن النزاعات التي تدور الآن في أفغانستان، والبوسنة والهرسك ومؤخرا جدا في كوسوفو، والتي يمكن أن تُشكل تهديدات خطيرة لسلم وأمن المناطق المعنية، توفر للمنظمتين فرصة للعمل معا في تعاون وثيق لتعزيز تأثير جهودهما المشتركة بحثا عن وسائل لتخفيف حدة التوترات في تلك الأجزاء من العالم وتنفيذ تلك الوسائل.

إن صون السلم، وإدارة النزاعات، والبحث عن حلول سياسية للنزاعات ليست الإطار الوحيد للتعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. فلا تزال المنظمتان، وبشكل متزايد، تبنيان وتعززان التعاون الشامل الذي يُغطي مجالات عديدة هامة منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئة واللاجئون، على سبيل المثال لا الحصر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيلبي باليسترا (سان مارينو).

وفي هذا السياق، فإن الاجتماع العام لممثلي أمانات هيئات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في جنيف يومي ١٣ و ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، له أهمية خاصة.

وفي هذا السياق أيضا نرحب بكون الأمين العام للأمم المتحدة قد حضر مؤتمر القمة الثامن لمنظمة المؤتمر الإسلامي في طهران في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. لقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يحضر فيها أمين عام للأمم المتحدة مؤتمر قمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وسيكون لحضوره أثر في فتح آفاق جديدة لدعم وتوسيع روابط التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي.

إن عالمنا اليوم يمر بعصر تحديات خطيرة عديدة تتطلب إصرارا وإرادة مشتركة من جانب المجتمع الدولي كله. وهنا، فإن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي استجابة ملائمة. ويجب مواصلة هذا التعاون وتشجعيه، وسيكون اعتماد مشروع القرار المعروض علينا بتوافق الآراء، كما تضمنته الوثيقة A/53/L.13، اسهاما عظيما في تحقيق هذه الغاية.

السيد شهيد (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يجد وفد بنغلاديش التقرير المتعلق بالتعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كما ورد في الوثيقة A/53/430، مفيدا من حيث تفهم مستوى وعمق العلاقة بين هاتين المنظمتين الهامتين.

إننا نشعر بالفعل بالتشجيع إزاء العلاقة المتنامية بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي خلال السنوات القليلة الماضية، وبخاصة خلال العام الماضي. في عدد من المجالات. ونحن نلاحظ باهتمام خاص التعاون بين هاتين المنظمتين في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام وحل النزاعات. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلادي على المبادرات المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتعلق بأفغانستان وطاجيكستان وتبادل وجهات النظر بشأن مجالات أخرى يُحتمل نشوب نزاعات فيها.

ومع ذلك نود أن نشير إلى أنه بينما نرحب بمبادرة منظمة المؤتمر الإسلامي في ميدان السلم والأمن، فإننا نعتقد اعتقادا ثابتا أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تكون جهود منظمة المؤتمر الإسلامي مكملة لجهود الأمم المتحدة، وليست بديلة عنها.

إن جذور الصراع تكمن في الفقر والحرمان والتمييز. ومن المؤسف أنه على الرغم من رغبتنا الشديدة في مواجهة تحديات الفقر، لم يكرس الاهتمام الكافي لهذه المشكلة. وينبغي أن يكون التركيز الأساسي للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي موجها صوب تناول هذه التحديات بجميع الوسائل المتاحة. ويسعدنا أن نلاحظ أن عددا من المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة تضطلع بأنشطة تعاونية مع منظمة المؤتمر الإسلامي وتكرس اهتمامها ومواردها للنهوض بظروف معيشة أفضل لمواطني الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. نحن نرحب بهذه الأنشطة ونشجعها لأنها تمثل إسهاما له معنى في تناول تحديات التنمية. ويسعدنا على نحو خاص التوقيع مؤخرا على اتفاق للتعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز الأنشطة المتصلة بصحة المرأة في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويسعد بنغلاديش أن تلاحظ أن حكومة سويسرا منحت ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي في جنيف تسهيلات دبلوماسية كاملة. وأحاط وفدي علما بوجهات النظر التي أعرب عنها المراقب الدائم لبعثة منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة بشأن إضفاء الصفة الرسمية على مركز المنظمة من جانب الحكومة المضيفة، ونعتقد أن هذا الموضوع يستحق النظر فيه بشكل إيجابي.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تقرير الأمين العام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي قيد الاستعراض في الجمعية العامة اليوم، يبرز حقيقة أن التعاون الفعال بين المنظمات الدولية يمكن أن يحقق تقدما في تنفيذ أهدافنا المشتركة في مجال السلم والازدهار.

ومنذ أن أُضفي الطابع الرسمي على هذا التعاون في ١٩٧٨ كثفت الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي تعاونهما المتبادل في طائفة واسعة من الميادين، بما في ذلك الميادين السياسية والثقافية والإنسانية، وميدان

التجارة والتنمية، والعلم والتكنولوجيا والتعليم، والبيئة، وعدد من الميادين الأخرى. كذلك فإن التعاون المعزز في السنوات الأخيرة في ميدان الدبلوماسية الوقائية وحسم النزاعات كانت له عوائد إيجابية. فالأدوار البناءة، والجهود التي بذلت في بعض النزاعات الفظيعة في الوقت الراهن بشكل متضافر بينما حظيت باعتراف وتقدير دوليين واسعين. وأشير بصفة خاصة إلى التعاون التاريخي بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في السعي إلى تحقيق المصالحة والحل السلمي للنزاعات في البوسنة والهرسك، وفلسطين، والشرق الأوسط، وجاما وكشمير، وأفغانستان.

لقد كانت بعثة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لصنع السلم في أفغانستان وعدد من البلدان المجاورة خلال الفترة من ٢٠ آذار/ مارس إلى ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٨ مبادرة حيوية أعطت بعدا جديدا للتعاون فيما بينهما. وينبغي الإشادة بالمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والمراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، لجهودهما الدؤوبة التي لا تكل. ويذكر تقرير الأمين العام بحق أنه على الرغم من أن هذه البعثة المشتركة لم تحقق أية نتائج دائمة فإنها تؤكد الإمكانية القيمة للتعاون المشترك الملموس في ميدان صنع السلام فيما وراء نطاق أفغانستان.

ونشعر بالتشجيع إزاء التقدم الذي أحرز مؤخرا نتيجة للمبادرة المشتركة الأخيرة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي اتخذت وفقا لنقاط التفاهم المشترك الذي أمكن التوصل إليه في اجتماع مجموعة "الستة زائد اثنين" بشأن أفغانستان في نيويورك. وينبغي الإشادة بالمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السفير الإبراهيمي، والممثل الخاص للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السفير ابراهيم صالح بكر، لجهودهما الحازمة ونجاحهما الكبير في نزع فتيل التوترات على الحدود بين جمهورية إيران الإسلامية وإمارة أفغانستان الإسلامية.

ونرحب أيضا بالمبادرة الإيجابية لقيادة طالبان احتراما لمطالب البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بالسماح بإعادة جثث الدبلوماسيين الإيرانيين والإفراج غير المشروط عن جميع السجناء الإيرانيين والتعاون في التحقيقات الجارية فيما يتعلق بقتل الدبلوماسيين، والمساعدة في التحقيقات بشأن التقارير الخاصة بالقتل الجماعي والمقابر الجماعية، وعودة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية لاستئناف عملها في أفغانستان. ونأمل أن تنجح البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومؤتمر المؤتمر الإسلامي في جهودها لتشجيع حوار مستمر بين إيران وأفغانستان.

ومن بواعث قلقنا جميعا أن بعثة المراقبة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تعمل في نيويورك منذ أكثر من عشرين عاما دون أن تحصل على اعتراف رسمي من قبل البلد المضيف. هذه البعثة تحرم من المزايا والحصانات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها المتعددة الأوجه. وينبغي أن توفر للبعثة جميع التسهيلات اللازمة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة والأحكام ذات الصلة في اتفاق المقر مع البلد المضيف.

وأود أن أذكر أن حكومة باكستان قدمت تسهيلات دبلوماسية كاملة لمكتب الممثل الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى أفغانستان الموجود في إسلام أباد، الأمر الذي يسهل عمله خاصة في مجال التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وبالمثل قدمت حكومة سويسرا المزايا الضرورية لبعثة المراقبة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جنيف، الأمر الذي سهل التعاون الفعال مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الموجودة في أوروبا. ولا نرى سببا لعدم تطبيق نفس المعاملة مع منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك. ينبغي أن يصوب هذا الوضع الشاذ على الفور حتى تتمكن منظمة المؤتمر الإسلامي من أن تقوم بمهامها على نحو فعال وتفي بواجباتها بشكل له معنى.

ختاما، أود أن أعرب عن الأمل في استمرار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وأن يكتب له الازدهار في جميع المجالات لتعزيز الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن شكري الجزيل للأمين العام على تقريره المقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٤/٥٢ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والذي يرد في الوثيقة A/53/430.

أود أيضا أن أعرب عن سرور وفدي وتقديره للأمين العام لاهتمامه الخاص بعمل منظمة المؤتمر الإسلامي. لقد كان هذا نتيجة لإسهامه في الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في نيويورك في تواز مع عمل الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، وفي مؤتمر القمة الثامن لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر بحرارة المندوب الدائم لدولة قطر، السيد ناصر عبد العزيز الناصر، لتقديمه مشروع القرار الخاص بهذا البند، في الوثيقة A/53/L.13.

إن أواصر التعاون بين المنظمتين قد نمت باستمرار، على مر السنين، ومنذ أن أصبح التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أمرا مؤسسيا. ويعكس تقرير الأمين العام، بوضوح، الجوانب المختلفة لذلك التعاون، خلال المدة قيد النظر.

ونحن نرحب بالجهود الجديرة بالثناء، التي تبذلها المنظمتان لتعزيز تعاونهما في جميع مجالات الاهتمام المشترك. وبهذه الروح، يطيب لنا أن نلاحظ عزمهما على زيادة تقوية صلات التعاون في المجال السياسي، خصوصا فيما يتعلق بالحل السلمي للنزاعات، وفي مجالات التنسيق والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، يرحب المغرب بجهودهما المشتركة للمساعدة على حل النزاعات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما حدث في الصومال وطاجيكستان وأفغانستان، ويشجعهما على مواصلة جهودهما في هذا المجال.

ويطيب للمغرب أن يلاحظ الاجتماع العام للمنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة، الذي عقد في جنيف من ١٣ إلى ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، ويأمل أن ينفذ برنامج عمل الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وأن يسفر عن النتائج المرجوة. ويسرنا أن نرحب بنتائج الجوانب المختلفة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي، كما بين معالمها تقرير الأمين العام.

وعلى الرغم من جميع هذه الجوانب الإيجابية، لا يزال يتبقى كثير من العمل، وحالة الكثيرين جدا من المسلمين في الشرق الأوسط، والبلقان، وأفغانستان، تدعو إلى اهتمام خاص من جانبنا، وتتطلب أن نضاعف جهودنا لتبين وتنفذ حلول عملية ودائمة لتمكين سكان هذه المناطق من العيش بسلام.

وإذا كان للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن يؤتي أكُله على نحو ما نرجوه، نعتقد أن المنظمتين يجب أن تكونا مزودتين بالوسائل اللازمة لهما لتنفيذ ولايتهما بطريقة مرضية. وتحقيقا لهذا الهدف، نعتقد أنه من الجوهري أن يوفر لمكتب المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي بنيويورك التسهيلات التي من شأنها أن تساعده بلا شك على الوفاء بواجباته، في ظروف ملائمة.

أما بعد، فنأمل أن يكون اعتماد مشروع القرار المطروح أمامنا اليوم أمرا يتيح الدخول في طور جديد من صلات التعاون والتنسيق المعززة بين المنظمتين، يرمي إلى تحقيق الأهداف النبيلة الواردة في ميثاق كل منهما.

السيد رستان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي سعيد جدا بالتكلم حول هذا البند من جدول الأعمال. ومما يطيب لنا بصفة خاصة أنه منذ أن نظرت الجمعية العامة في هذا البند لأول مرة في دورتها الخامسة والثلاثين، حدث تقدم ملموس في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وهذا التقدم يعكسه بشكل جيد تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/430. وتؤيد ماليزيا كل التأييد بذل مزيد من الجهود لتعزيز التعاون المثمر القائم فعلا بين المنظمتين. ونحن واثقون من أن كلتيهما سوف تجد مزيدا من المنفعة المتبادلة من خلال زيادة التعاون. إن منظمة المؤتمر الإسلامي يمكن، قطعا، أن تفعل الكثير لاستكمال ما تفعله الأمم المتحدة في السعي إلى كثير من الأهداف المشتركة.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي أسست لتعزيز الوحدة والتضامن بين الأمة الإسلامية. ويسعد ماليزيا أن تكون عضوا بتلك المنظمة وبأنها اشتركت في أنشطتها منذ إنشائها منذ حوالي ثلاثين عاما. وكان أول رئيس وزراء لنا، المرحوم تنكو عبد الرحمن بوترا، هو أول أمين عام لتلك المنظمة. وشاركت ماليزيا في مختلف مؤتمرات القمة التي

عقدتها منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي اجتماعات أخرى لها عقدت على المستويات الوزارية ومستويات كبار الموظفين والخبراء. ومن دواعي ارتياحنا أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد تزايد أعضاؤها باستمرار. وعلى غرار عضوية الأمم المتحدة، تتكون عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي من بلدان تنتمي إلى مختلف مناطق العالم. ويطيب لماليزيا أن أصبحت غيانا أحدث عضو بالمنظمة، وأن تايلند قبلت كمراقب. وكلا البلدين عضو نشط في منظمة الأمم المتحدة. ويمكن لهما بالتأكيد أن ينضما إلى الآخرين في تقديم إسهامات هامة لعمل منظمة المؤتمر الإسلامي، بما في ذلك ما يتعلق بتعاون المنظمة مع الأمم المتحدة.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي، التي يبلغ عدد أعضائها في الوقت الحاضر ٥٦ عضوا، تمثل بلداننا تشكل حوالي ثلث عضوية الأمم المتحدة. وأسهمت المنظمة، ويمكن أن تواصل الإسهام، بطريقة بناءة وإيجابية، في كثير من أنشطة الأمم المتحدة. وهي تشاطر كثيرا من الغايات المشتركة مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلام، والأمن، والتنمية. وأنشطتها تستكمل وتعزز أنشطة الأمم المتحدة في كثير من المجالات، مما يسهم في تحقيق وتعزيز المبادئ والغايات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن البلدان الإسلامية تواجه اليوم تحديات العصر الحديث. ومن تلك التحديات تقديم صورة صحيحة عن الإسلام، بوصفه دين سلام. وفي مؤتمر القمة الإسلامي الثامن، الذي عقد في طهران، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أعرب ملوك ورؤساء الدول ورؤساء الحكومات في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي عن قلقهم حول النزعة إلى تصوير الإسلام كتهديد للعالم، بينما الحضارة الإسلامية تقوم على أسس تاريخية راسخة من التعايش السلمي والتعاون والتفاهم المتبادل بين الحضارات. ويعتقد وفدي أن الأمم المتحدة تشغل موقعا فريدا يمكنها من سد الفجوة بين البلدان الإسلامية وبقية المجتمع الدولي، من خلال الحوار والتعاون. ولذا نعتقد أن اقتراح الرئيس محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران، الذي يدعو إلى تعيين سنة ٢٠٠١ سنة للحوار بين الحضارات، يأتي في أوانه حقا وينبغي أن يحظى بتأييد واسع. ونعتقد أن الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي يمكن أن تتعاونا بشكل هام على تحقيق هدف ذلك الاقتراح.

ويقدر وفدي كل التقدير الاهتمام البالغ الذي يبديه الأمين العام للأمم المتحدة بأنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد حضر الأمين العام مؤتمر القمة الثامن للمنظمة في طهران، وألقى أيضا خطابا في الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧. ونذكر أيضا أنه أرسل ممثلين عنه لحضور الاجتماع الخامس والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، المعقود بالدوحة في آذار/مارس ١٩٩٨، والاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد حديثا بنيويورك. وفي خطابه أمام الاجتماع التنسيقي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في العام الماضي، أشار الأمين العام إلى الأمم المتحدة بوصفها "دارنا المشتركة". وبينما تقدم كل من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي خدماتهما مع اختلاف صفة كل منهما عن الأخرى، إلا أنهما في الواقع تخدمان جمهورا مشتركا: ألا وهو البشرية. إن تعميق العلاقات وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أمر من شأنه، في نظر وفدي، مساعدة كلتا المنظمتين والدول الأعضاء بهما على توفير خدمة أفضل لذلك الجمهور المشترك.

ونعتقد أن كلتا المنظمتين يمكن أن تستمر في استكشاف أبعاد جديدة من التعاون، في مجال السلام والأمن، وكذلك في مجالات أخرى. إن بعثة إقرار السلام التي أوفدت إلى أفغانستان، وهي بعثة مشتركة أرسلتها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في آذار/ مارس ونيسان/أبريل الماضيين، كانت بالتأكيد خطوة في الاتجاه السليم. ويوافق وفدي الأمين العام على ما ذكره في تقريره من أن البعثة قد أكدت القدرة النفيسة للتعاون الملموس المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال إقرار السلام. ونحن نوافق على أن هذه الجهود يمكن توسيع نطاقها إلى ما يتجاوز النزاع في أفغانستان.

وترى ماليزيا أنه يمكن إقامة شراكة ذكية بين المنظمتين بحيث تكمل أنشطة كل منهما الأخرى في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق رحبنا بالاجتماع العام بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه الماضي.

ونأمل في إجراء المزيد من المناقشات ومتابعة مختلف الموضوعات التي كانت على جدول أعمال الاجتماع، وهو جدول أعمال شامل كان من بين بنوده مقترحات لتعزيز آلية التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة.

ومن دواعي الرضا أن نرى زيادة عدد الترتيبات التعاونية بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة. وفي تقرير الأمين العام معلومات مفيدة للغاية عن مستوى التعاون ومداه بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. فنلاحظ مثلا أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يتعاون مع بنك التنمية الإسلامي في تمويل ١٤ مشروعا في ١١ بلدا إسلاميا تستهدف مساعدة الضعفاء في المناطق الريفية الفقيرة. وقدمت منظمة العمل الدولية دعما لجهود التنمية الوطنية في بعض دول منظمة المؤتمر الإسلامي. وتكرس منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. من خلال المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافية، جهودهما لصالح بقاء الأطفال في العالم الإسلامي وحمايتهم ورفاههم. وشرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم من المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة وبنك التنمية الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي، بمبادرة لعقد سلسلة من الندوات عن "البيئة في الإسلام: نحو ميثاق بيئي أخلاقي". وتولي ماليزيا دعمها لهذه الأنشطة وغيرها مما يقوم به الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ويعتقد وفدي أن الحوار الذي بدأ بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز يمكن أيضا، في ضوء التحديات التي تفرضها العولمة وتحرير الأسواق - خاصة آثارهما السلبية على اقتصادات البلدان النامية، وكثير منها أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي - أن يشمل حوارا مع المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة بنك التنمية الإسلامي. فمن شأن هذا الحوار أن يفضي إلى وضع أفكار ومقترحات تساعد المجتمع الدولي في الاستجابة لتلك التحديات، بما في ذلك اقتراح بإصلاح الهيكل المالي العالمي. وقد تكون منظمة المؤتمر الإسلامي على استعداد لاتخاذ خطوات في هذا الاتجاه.

وختاما، يود وفدنا أن يعرب عن خالص تقديره للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لجهودهما الدؤوبة في تعزيز سبل التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد تقية (تونس): لقد وضع ميثاق الأمم المتحدة الأسس للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الجهوية، وهو دليل على ما يمكن أن يقدمه مثل ذلك التعاون من مساهمة قيمة في تجسيد الأهداف ومبادئ الأمم المتحدة في الميادين كافة. وأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي الذي تنظر فيه الجمعية العامة اليوم لهو مثال حي على ما يمكن أن يحققه التعاون بين المنظمة الدولية ومنظمة جهوية من أهمية وتنوع، كما يبرز ذلك من خلال التقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام حول هذا الموضوع.

لقد شمل هذا التعاون عدة مجالات سياسية واجتماعية وإنسانية وفي إطار من التوفيق والتشاور بينهما؛ تسعى المنظمتان لإيجاد حلول للمشاكل ذات العلاقة بالأمن والسلم الدوليين ونزع السلاح وبتقرير المصير وتصفية الاستعمار وحقوق الإنسان الأساسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الفني.

ولقد تنامى التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية. وفي هذا المجال فقد تعزز التشاور بينهما في سعيهما المشترك لإيجاد حل سلمي للنزاع في أفغانستان، وهو ما نسجله بارتياح وندعمه كما ندعم أوجه التشاور كافة بين المنظمتين وتنسيق جهودهما فيما يتعلق بمجمل المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

كذلك في الميدان الاقتصادي والاجتماعي فإن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي قد سجل تقدما بين مجالات التجارة والتعاون الفني والأمن الغذائي والزراعة وتنمية الموارد البشرية وتقديم المساعدة للاجئين وغيرها من الميادين.

وهناك أمثلة عديدة على مختلف وجوه ذلك التعاون. وفي هذا الإطار فإننا ندعو إلى تقديم مزيد من الدعم الفني وكافة أشكال المساعدة الأخرى من قبل منظمة الأمم المتحدة ووكالتها المختصة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعة لها من أجل تدعيم ذلك التعاون.

وبناء على ماسبق فإننا نؤيد مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة حول موضوع التعاون بين المنظمتين.

قبل أن أختم كلمتي هذه أود أن أشير إلى أهمية أن تتمتع البعثة المراقبة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة بالتسهيلات والامتيازات الممنوحة لكافة البعثات المراقبة الأخرى، وهو ما من شأنه تيسير اضطلاعها بمهامها ومسؤولياتها على الوجه المطلوب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد لماني (منظمة المؤتمر الإسلامي): نظرا لكونها المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين فإنني أغتنم هذه الفرصة لأتقدم نيابة عن معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور عز الدين العراقي، وباسمي شخصيا، بأخلص التهانئ إليكم لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع. ولدينا اعتقاد راسخ بأن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية هي خير ضمان على إدارتكم لأعمال هذه الدورة بطريقة فعالة وحاسمة. كما أود أن أعبر عن تقديرنا البالغ لسلفكم سعادة هيناداي أودوفينكو لما حققه من نجاح مرموق في إدارة أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

يشرفني ونحن ننظر في البند ٢٦ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" أن استعرض بعض التطورات التي حدثت في مجالات التعاون بين المنظمتين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية خلال الفترة الماضية. وهناك التزام مشترك من المنظمتين لتكثيف التنسيق والتعاون بينهما وفي سعيهما لإيجاد حلول للقضايا المشتركة مثل السلام والأمن ونزع السلاح وحقوق الإنسان الأساسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون التقني.

وقد ألقى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المطروح أمامنا الضوء على هذا التعاون. ولا بد لي في هذا المضمار أن أتوجه بعبارات التقدير العميق إلى معالي الأمين العام على قيادته الحكيمة للمنظمة الدولية، كما أعبر عن تقديرنا للمديرين التنفيذيين للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على الجهود المتفانية المبذولة لتوطيد أسس التعاون بين المنظمتين من أجل تنفيذ البرامج المشتركة وتفعيلها.

تأكيدا للاحتياجات المتزايدة والمتطلبات المشتركة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فقد نص قرار الجمعية العامة A/52/4 الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ على أهمية تعزيز التعاون بين المنظمتين في كافة الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. وقد تضمن تقرير الأمين العام استعراضا مفصلا لهذه المسائل، كما أنها كانت مواضيع البحث في الاجتماع السنوي الذي عقد بين الأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي يوم ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ بمقر الأمم المتحدة على هامش أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

وسبق ذلك عقد اجتماع عام بين ممثلي أمانتي منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بمؤسساتهما المتخصصة في جنيف خلال الفترة من ١٣-١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨. وتم خلال هذا الاجتماع بحث نتائج الأنشطة المشتركة ومناقشة الخطط لفترة السنتين القادمتين والنظر في المقترحات المتعلقة بتعزيز آليات التعاون بين المنظمتين.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر مثالين على هذا التعاون بين المنظمتين في الميدان السياسي خلال الفترة الماضية. أولا: في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٨ قامت بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى أفغانستان ودول الجوار، ترأسها معالي الاستاذ الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمين العام إلى أفغانستان، وكان لي شرف المشاركة في هذه البعثة نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى الرغم من التعقيدات التي يتسم بها الملف الأفغاني فقد ساهمت هذه الجهود في فتح حوارات بين الفصائل الأفغانية وكذلك دول الجوار المعنية، كما مهدت الطريق للمزيد من التنسيق والتعاون بين المنظمتين لحل هذه القضية التي طال أمدها. وهناك تشاور مستمر وبشكل منتظم بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول هذا الموضوع، وقد اتفقا في الاجتماع الذي تم

بينهما في مقر الأمم المتحدة يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ على إرسال بعثة مشتركة ثانية إلى المنطقة تحت رئاسة سعادة الأخضر الإبراهيمي وذلك في ضوء التوترات الأخيرة والتصعيد الذي شهدته المنطقة. ولا شك أن هذه الجهود المشتركة التي تؤيدها وتطالب بها دول المنطقة من خلال توصيات الاجتماع الوزاري للجنة ٦+٢ الخاصة بأفغانستان هي خير دليل على إمكانية التعاون بين المنظمتين في ميدان صنع السلام.

وفيما يتعلق بالوضع في طاجيكستان فقد أوضح تقرير الأمين العام مشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي كمراقب في المحادثات التي جرت بين الأطراف الطاجيكية والتي اختتمت في العام الماضي بالتوقيع على الاتفاق العام. ومنظمة المؤتمر الإسلامي في الوقت الحاضر عضو في فريق الاتصال الذي تم تشكيله والمعني بعملية السلام في طاجيكستان. كما أن هناك تشاورا مستمرا بين الأمينين العامين للمنظمتين حول القضايا الهامة والعاجلة ذات الاهتمام المشترك، وأذكر من ضمنها قضية فلسطين والوضع في الشرق الأوسط ومسألة لوكربي والصومال وجامو وكشمير والبوسنة والهرسك وكوسوفو وسيراليون وغيرها.

من الميدان السياسي أنتقل إلى ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد أشار تقرير الأمين العام إلى استمرار تحقيق تقدم في مجالات التقنية والتجارة والتنمية والتعاون الفني فيما بين الدول الإسلامية وتقديم المساعدة إلى اللاجئين والأمن الغذائي والزراعة والتعليم ومحو الأمية وآليات الاستثمار وتنمية الموارد الإنسانية والبيئة.

والأمثلة على التعاون بين المنظمتين في هذه الميادين متنامية أذكر منها البرنامج التدريبي لعدد من المؤسسات في أفريقيا والدول العربية في مجال تقنية الأغذية والمنسوجات والذي عقد مؤخرا في القاهرة بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتحاد غرف التجارة والصناعة المصرية، وأذكر كذلك توقيع مذكرة التفاهم بين الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بداية هذا الشهر لتعزيز التعاون في مجالات التربية العائلية والتعداد السكاني والصحة الإنتاجية وغيرها من المسائل ذات الصلة، علاوة على التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة.

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن الاهتمام الذي توليه منظمتنا لموضوع إصلاح هيئة الأمم المتحدة إذ أن للدول الأعضاء فيها مصلحة مباشرة وحيوية في تحديد نتائج هذا الإصلاح وهو ما أكد عليه الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في نيويورك في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

تفضل سعادة المندوب الدائم لدولة قطر بصفته رئيسا للمجموعة الإسلامية بتقديم مشروع قرار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمطروح أمامكم والذي أتمنى أن يتم اعتماده بتوافق الآراء. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى فقرتين من المنطوق نظرا لأهميتهما: أولا: الفقرة الرابعة من المنطوق التي تطلب من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة التعاون بينهما في سعيهما المشترك لإيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ونزع السلاح وتقرير المصير وحقوق الإنسان الأساسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الفني. ومما لا شك فيه أن مضمون هذه الفقرة يجسد إرادة الجمعية العامة في إشراك منظمتنا في الجهود والوساطات الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حلول للقضايا ذات الاهتمام المشترك. ثانيا: الفقرة العاشرة من المنطوق التي تنص على حث مؤسسات منظمة الأمم المتحدة ولا سيما الوكالات الرئيسية على زيادة المساعدات التقنية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بمؤسساتها وأجهزتها الفرعية والمتخصصة بغية تعزيز التعاون بينهما. إننا نرحب بهذا الدعم الذي من شأنه تدعيم إمكانات منظمتنا لتكون مساهمتها في المهام المشتركة مع الأمم المتحدة أكثر فاعلية.

اسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة كنت مترددا في الخوض فيها أمام جمعيتكم الموقرة ولكن يحدوني الأمل أن ذلك قد يمكننا من تحقيق الغاية المنشودة. المسألة تتعلق بالتسهيلات والامتيازات الممنوحة للبعثات لدى الأمم المتحدة بموجب أحكام اتفاقية المقر. وليس خافيا على أحد أن البعثة المراقبة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

شأنها في ذلك شأن البعثات المراقبة الدائمة لجامعة الدول العربية ولمنظمة الوحدة الأفريقية، لا تتمتع بهذه التسهيلات والامتيازات كاملة مقارنة ببعثات منظمات إقليمية أخرى. وجدير بالذكر هنا أن مكتب منظمة المؤتمر الإسلامي لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف وغيره من مكاتب المنظمات الحكومية الإقليمية هناك تتمتع بهذه التسهيلات والامتيازات كاملة مما يمكنها من الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها بشكل فعال.

إننا إذ نطرح هذه المسألة، التي سبقني في الإشارة إليها سعادة المراقب الدائم لجامعة الدول العربية في بيانه أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، فإننا نأمل أن تقوم الجهات المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية المقر بأن تأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار وتوليه الأهمية التي يستحقها حتى يتسنى لنا القيام بمسؤولياتنا ومهامنا على الوجه الأكمل.

ولا يسعني في ختام كلمتي إلا أن أؤكد مجددا على حرصنا الدائم على التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة والتزامنا الكامل بأحكام الميثاق وأهدافه النبيلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/53/L.13.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.13 (القرار ١٦/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٢٦ من جدول الأعمال

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.